

الفصل التاسع

أوضاع الأقليات الإسلامية في وسط وغرب أوروبا

قبل وبعد أحداث ١١ سبتمبر (٢٠٠١م)

oboi.kandl.com

الفصل التاسع

أوضاع الأقليات الإسلامية في وسط وغرب أوروبا

قبل وبعد أحداث ١١ سبتمبر (٢٠٠١ م)

أولاً: أوضاع الأقليات الإسلامية في بريطانيا

قبل وبعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر (٢٠٠١ م)

لا يختلف وضع الأقليات الإسلامية في بريطانيا عن وضع الأقليات الإسلامية في أوروبا عموماً، وإن كانت هناك سمات تميز مسلمى كل دولة على حدة ، وكان التمييز العنصري ضد الأقلية المسلمة هو السائد في غالبية دول أوروبا.

ويقدر عدد المسلمين في بريطانيا بنحو أربعة ملايين مسلم، وتأبى هذه الأقلية الاندماج في التقاليد القومية الغربية التي تعيش فيها ، وتحافظ على تقاليدها الخاصة المنبثقة من العقيدة الإسلامية، فالمسلمون في بريطانيا لهم مساجدهم ومراكزهم الثقافية والروحية وجمعياتهم الخاصة التي ترعى شؤونهم، وقد يرجعون في شؤون دينهم إلى لجنة الفتوى التابعة للمجلس الإسلامى بلندن^(١) .

كما تضم بريطانيا ثلاث جماعات دينية كبرى هي: أتباع الكنيسة الإنجليكانية - التي انفصل بها "هنرى الثامن" عن أوروبا الكاثوليكية عام (١٥٣٤م) وتأخذ الطابع الرسمي هناك - والكاثوليك، وأتباع الكنائس الحرة. وتأتى بعد ذلك جماعات دينية صغيرة الحجم كالمسلمين واليهود، ومعظمهم من المهاجرين، وليسوا من أهل البلد الأصليين.

وعلى الرغم من أن الجماعة البروتستانتية بصفة عامة تشكل أغلبية مطلقة في بريطانيا إلا أنها أقل الجماعات الدينية مشاركة في الحياة السياسية، حيث إن بريطانيا تصنف على أنها دولة مسيحية بروتستانتية أنجليكانية بحكومتها وملكها، وقانونها، ونظام تعليمها، كما تعد الأنجليكانية الدين القومي المسيطر على الحياة السياسية في بريطانيا، والذي تصطبغ به كافة النشاطات والوظائف ابتداءً من مراسم تتويج الملك، وانتهاءً بمراسم الزواج ودفن الموتى .

ويتميز المسلمون في بريطانيا بالمشاركة النشطة في الحياة العامة، فقد سمحت السلطات الحكومية بتكوين الحزب الإسلامي في أوائل التسعينيات حيث أصبح يضم آلافاً من الأعضاء من أبناء الجاليات الإسلامية هناك.

أما المشكلات والعقبات التي تواجه المسلمين في بريطانيا فبعضها ناتج عن التمييز العنصري من الأغلبية المسيحية، والبعض الآخر يرجع إلى تخلف المسلمين وتدنى مستواهم الفكري والثقافي، واختلافاتهم المذهبية، وأهم المشكلات نلخصها في ^(٢) :

التعصب والعنصرية ضد الأقلية المسلمة:

ويشتمل هذا العنصر على ممارسات تقوم بها الأغلبية المسيحية ضد الأقلية المسلمة منها:

- منع الدين الإسلامي من أن يدرس بالمدارس الحكومية أو غير الحكومية مساواة مع الأديان والمذاهب الأخرى، أو حتى بالديانات الوضعية المنتشرة هناك .
- تشجيع الزواج المختلط بين المسلمين وغير المسلمين والعكس، وذلك لطمس الهوية الإسلامية التي يتمسك بها المسلمون هناك .
- تزايد العداء القادياني واليهودي للإسلام والتضييق على المسلمين في أعمالهم ووظائفهم ومعاملاتهم كطائفة بشرية من درجة متدنية عنهم.
- تزايد حملات التبشير بين المناطق التي تضم تجمعات إسلامية كبيرة وإغراؤهم بالأموال والهبات والهدايا والمزايا الوظيفية، والدورات المجانية، ومن أشهر المنظمات التي تعمل ضد الإسلام في بريطانيا: منظمة (Y.W.A.M) و(منظمة أعلام الشرق الأوسط) التي يبلغ عدد المنتمين إليها مليون عضو، هدفها القضاء على الإسلام في بريطانيا والمطالبة بعودته إلى الشرق مرة أخرى.
- التضييق على التعليم الإسلامي حيث ما زالت الحكومة البريطانية تميز بين المدارس الإسلامية والمدارس غير الإسلامية في المعونات، والمساعدات السنوية، والنظر إلى الإسلام وكأنه دين عنف وإرهاب وتطرف، ومن هنا يتضح أن بريطانيا ما تزال تمارس تمايزاً عنصرياً ضد المسلمين الأقلية الذين يعيشون على أرضها ، حيث أكدت صحيفة (الديلى تليجراف) اللندنية : أن المدارس الدينية - غير

الإسلامية - تحصل على معونات مادية كبيرة من الحكومة من بينها (٢٣٠٠) مدرسة كاثوليكية و (٢٠٤٠) مدرسة تابعة للكنيسة الإنجليزية و (٣٢) مدرسة يهودية^(٣). بينما رفضت الحكومة تقديم الدعم الحكومي لإحدى المدارس الإسلامية في مدينة (بافلي) الواقعة في (بوركشير) الغربية بسبب أنها مدرسة خاصة بالطالبات المسلمات المحجبات ولا تسمح بالاختلاط بين الجنسين.

- التضييق على المسلمين في ممارسة شعائهم الدينية: حيث لا يسمح للطلاب المسلمين بممارسة - أى عبادة - غير الإنجليكانية داخل الكنائس الملحقة بالمدارس والكليات. وقد أدت هذه الممارسات مجتمعة إلى حدوث العديد من المصادمات بين الطلاب المسلمين ونظرائهم المسيحيين، وذلك في مدينة (ديرى) عندما عرّضت إدارة المدرسة على أن يقوم الطلاب المسلمون بالصلاة داخل الكنيسة مع أصدقائهم المسيحيين، حيث أدى ذلك إلى استياء الطلاب المسلمين، واعتبروا ذلك اضطهاداً للدين الإسلامي، الأمر الذى جعلته إدارات المدارس البريطانية اختيارياً بعد ذلك وليس إجبارياً.

- قصر العمل الوظيفي على أتباع الكنيسة الإنجليكانية، ويحظر على غيرهم، فرييس القضاة وعمداء الكليات وأساتذة اللاهوت، والمدرسون بالمدارس والكليات من الكنيسة الإنجليكانية.

- الإعلان عن رفض أحكام الشريعة الإسلامية في مسألة ذبح الماشية، واعترضت الهيئات الحكومية البريطانية وجمعيات الرفق بالحيوان من طريقة المسلمين في الذبح بدعوى أن هذه الطريقة قاسية وخالية من الرحمة.

- تشجيع بعض الكتابات التي تطعن في الإسلام والتي كان أبرزها كتاب (آيات شيطانية) لمؤلفه "سلمان رشدي"، الذي أصدر في حقه الإمام الخميني فتوى أباح فيها دمه، وكان من نتائج ذلك: أن قطعت بريطانيا علاقاتها مع الدول التي انتقدت الكتاب، بل وسحبت سفيرها من إيران تحت زعم أن ما قام به المؤلف حرية رأى وتعبيراً.

- الافتقار إلى الدور السياسي والاقتصادي للأقليات الإسلامية في بريطانيا، وتعطيل المشاريع الخاصة بهم في الوقت الذي قرر فيه مجلس العموم البريطاني منح المسلمين الأقلية الحق في إقامة كلية إسلامية في بريطانيا، لتدريس الشريعة الإسلامية باللغة

العربية، وقال مدير قسم التسجيل بالكلية " على مرسل " : إن الكلية تم وضع حجر الأساس الخاص بإنشائها في (١٩٩٠م) وتتخذ من لندن مقراً لها، وتم التصديق على افتتاحها في أكتوبر (١٩٩٨م) بعد أربع سنوات من الماطلة والتصريح بالموافقة، وآخر بعدم الموافقة، إلى أن وافقت الحكومة نهائياً على الافتتاح.

ومن هنا ، فإن ما يحدث بالنسبة للكلية الإسلامية في لندن، يحدث للمدارس والمعاهد والجمعيات ؛ حيث يتم التضييق على مثل هذه المشروعات لمحاصرة المد الإسلامي في لندن^(٤) . وقد يكون من النادر أن تقوم مثل هذه المشروعات دون أن تقف الحكومة ضد بعضها، معترضة على نشاط البعض منها والتيار الإسلامي الذي تنتمي إليه.

أوضاع الأقليات الإسلامية في بريطانيا

بعد أحداث ١١ سبتمبر (٢٠٠١م)

تجدر الإشارة في البداية إلى أن بريطانيا تتميز عن الدول الأوروبية ذات التوجه العلماني بأنها تؤمن بالتعايش بين الجماعات المختلفة التي طورتها منذ نشوء الإمبراطورية الكبرى، ولا تزال تحافظ عليها.

ويتمتع العرب والمسلمون بقدر كبير من الحرية والتسامح، وحرية الدين والثقافة، فالدولة تشجع على اندماج الجاليات العربية والإسلامية في إطار سياق عام يجمع بينهم؛ لذلك كان انتشار العديد من المدارس الإسلامية والجامعات، وتدرّس اللغة العربية بمما، أمراً طبعياً من منطلق الخصوصية لكل جماعة دينية أو عرقية، هذا فضلاً عن إصدار عدد كبير من الصحف العربية في إطارها القانوني وإن كان بعضها لا يجد حرجاً في توجيه النقد للسياسة البريطانية مثل جريدة (الشرق الأوسط)، والحياة اللندنية، والقدس العربي، والعرب، والأهرام، والوطن) بجانب العديد من الدوريات والمجلات العامة والمتخصصة مثل مجلة (الوسط، والعالم، والمستقلة، وفلسطين المسلمة، والنور، ومجلة المجلة).

وتجدر الإشارة هنا إلى إيجابية التنظيم العربي في بريطانيا، ويأتي على قائمة هذا التنظيم النادي العربي الذي تم تأسيسه في يونيو (١٩٨٠م) ولعب دوراً مهماً في تجميع المنظمات والهيئات العربية والإسلامية في إطار واحد من الوحدة والوفاء، حول مختلف القضايا المطروحة، السياسية منها والدينية.

وتتعدد الاتجاهات السياسية للجاليات والأقليات الإسلامية في بريطانيا بشكل كبير، فمنهم العلمانيون، والدينيون، والمتشددون، والمعتدلون على غير ما عليه الدول الأوروبية الأخرى، فالعلاقة بين بريطانيا والعالم الإسلامي علاقة ممتدة عبر القرون وتحديداً من القرن السادس عشر، عندما كانت الإمبراطورية العثمانية تتمتع بالقوة والمهابة والنفوذ القوي، وتسيطر على القسم الأكبر من أوروبا في الوقت ذاته كانت بريطانيا في مرحلة

النشوء والتكوين، واستفادت من الدولة العثمانية الإسلامية وقرها منها، وخاصة بعد أن أصابها الضعف، وفقدت السيطرة على مستعمراتها في أوروبا.

أما المرحلة الثانية، فقد كانت في النصف الثاني من القرن الثامن عشر مع التوسع البريطاني في مناطق ودول غالبيتها من المسلمين مثل شبه القارة الهندية، ومصر، والسودان، ومناطق غرب وشرق إفريقيا ثم فلسطين، والعراق، والأردن في بداية القرن العشرين.

أما المرحلة الثالثة والأخيرة والتي فيها استقلت كل الدول التي كانت خاضعة في السابق للإمبراطورية البريطانية، وأصبح هناك تواجد إسلامي لا يمكن تجاهله بعد التزايد المستمر في عدد المسلمين هناك عاما بعد الآخر،

ولعل بريطانيا كانت أكثر الدول الأوروبية تسامحا مع المهاجرين عن فرنسا وألمانيا؛ وذلك نظرا لما يتمتع به القانون البريطاني من مرونة والذي ينص على حرية العقيدة، واعتبار أن مصطلح (بريطاني) يعني بشكل أساسي المواطن الذي يحمل جواز السفر البريطاني دون أن يكون هناك تمييز في العرق، أو الجنس أو اللون، أو العقيدة، أو بين الثقافات المختلفة، فلا فرق في الحقوق بين المسلم الأسكتلندي والمسلم الباكستاني أو الإيراني، حيث إن منح جواز السفر يعد مؤشرا على المواطنة، هذا بالطبع كان دافعا لجرة العديد من التنظيمات الدينية والسياسية إلى بريطانيا، واتخاذها مستقرا لإقامتها وانطلاقها الدعوية في أوروبا، وبلدان العالم المختلفة، فبريطانيا يتمركز بها اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا، وهو أضخم مؤسسة إسلامية في القارة الأوروبية، ويتبعه مئات المنظمات والهيئات الخيرية والإسلامية المنتشرة في العديد من البلدان الأوروبية^(٥).

هذا فضلا عن إيواء العناصر الإسلامية التي - وصفها الإعلام الغربي - بالعناصر المتطرفة، حيث كانت بداية نشاط "عمر عبد الرحمن" زعيم الجماعة الإسلامية، و"أسامة بن لادن" زعيم تنظيم القاعدة تحت ستار حق اللجوء السياسي المسموح به وفق القانون البريطاني، وبالتالي فإن علاقة الدولة البريطانية مع مواطنيها المسلمين - الذين يحملون جواز السفر البريطاني - تبدو ملائمة لهم، فهي تمنحهم حق الحفاظ على ممارساتهم وعاداتهم، وقد نجحت بريطانيا في السماح للمسلمين بأن

يخافظوا على الهوية الجماعية لديهم، وأن ينموها، ولكنها كانت أقل نجاحاً في أن تضمن مشاركتهم شعور المواطنة مع الآخرين، فامتلاك جواز السفر البريطاني لا يعنى الشعور بالمواطنة الكاملة والإحساس الوطني الكامل، وتبقى الجنسية البريطانية هي المدخل الرئيسي للهوية البريطانية على أن يصاحبها شيء من الاحترام والتسامح وحقوق الإنسان وحرية الدين .

وعلى الرغم من ذلك توجد هناك العديد من التجاوزات من بعض الأفراد والمؤسسات التي تسمى إلى الإسلام والمسلمين، فالمحكمة البريطانية حكمت بالسجن على صاحب عمل بريطاني رفض منح أحد المسلمين الذين يعملون لديه إجازة عيد الفطر المبارك، بينما أيدت المحكمة ذاتها قرار رجل أعمال رفض تشغيل بعض المسلمين في مزرعته الخاصة، واعتبرت المحكمة أن هذا حقه، أما حرمان المسلم من إجازة العيد ، فهذا عمل عنصري يحاسب عليه القانون البريطاني.

وفي أعقاب أحداث ١١ سبتمبر نشأت في بريطانيا حركات عنصرية تطالب باستحداث تشريع يحظر التمييز الديني، وهناك اتجاه للعمل بقانون عدم المساس بالمقدسات الدينية ليطال الديانات الأخرى إلى جانب المسيحية، في الوقت الذي تطالب فيه حركة عنصرية أخرى بضرورة حذف " حرية العقيدة " من القانون البريطاني، وهذا يعكس مقدار تأثير ما حدث يوم ١١ سبتمبر على الأمن العام البريطاني، والاتجاه ناحية توفير الأمن حتى لو كان ذلك على حساب الحرية والديمقراطية ^(٦) .

ويبدو أن التركيز على الظاهرة الإسلامية بعد أحداث سبتمبر (٢٠٠١م) أصبح أمراً جوهرياً لبناء النمطية في بريطانيا ؛ لأنها أدخلت في نطاق التغطية الصحفية للأحداث مجموعة من الموضوعات هذه الصورة المتعددة مثل : الحريات المدنية، حقوق الأقليات، التعددية الثقافية، حقوق الإنسان ، وبرز الدين كذلك كعنصر سائد، حيث يتم التركيز على صور من تاريخ الأديان سواء كان تاريخاً إسلامياً، أو مسيحياً، ويتم استدعاء تلك الصورة عن الإسلام وتوظيفها لتدعيم مقولات ووجهات نظر معينة مثل ^(٧) : "الإرهاب الإسلامي"، " المخاريين الإسلاميين " ، " الإرهابيين الإسلاميين " ، والديكتاتور الإسلامي، و"المهجمات الإسلامية"، و " الإرهاب الإسلامي المقدس " ، و " التطرف الإسلامي"، و " المسلمون المتطرفون " ، "الغضب الإسلامي المتطرف"،

حيث كانت هذه المضامين هي عناوين الموضوعات المنشورة في الصحف البريطانية في أعقاب ١١ سبتمبر، نظرا لوضع بريطانيا الحساس من كونها الحليف الأوروبي الأوحيد للولايات المتحدة في الحرب على الإرهاب وعلى أفغانستان ونظام طالبان، وأخيرا حرب العراق وإسقاط نظام صدام حسين.

موقف بريطانيا من المسلمين بعد أحداث ١١ سبتمبر:

تعاملت بريطانيا مع الأقليات الإسلامية على أرضها بصورة مختلفة تماما عن الفترة التي سبقت أحداث سبتمبر (٢٠٠١م) ، وأخذت الصورة تتشكل عبر مجموعة من المحاور، منها ما هو على المستوى الشعبي ، ومنها ما هو على المستوى الرسمي ، ومنها ما هو على المستوى الإعلامي :

أولا: على المستوى الشعبي:

نظرا للتزايد الإعلامي في بريطانيا، وحرية إصدار الصحف وامتلاك الوسائل الإعلامية الأخرى ، فقد استطاع الإعلام تشكيل صورة كاملة عن الإسلام والمسلمين في بريطانيا لم تكن في كل الأحوال إيجابية، حتى أن الإسلاموفوبيا - الخوف المرضي من الإسلام - لعب دورا كبيرا في قيام الكثير من المتعصبين بالاعتداء على المصلين وهم يؤدون الصلوات، وقذف نوافذ المساجد بالحجارة والتبول على جدرانها، فضلا عن قيام البعض بقذف حافلات الأطفال المسلمين بالحجارة مما أدى إلى إغلاق معظم المدارس الإسلامية في بريطانيا، وتشديد الإجراءات الأمنية على البعض الآخر منها، هذا بجانب الإيذاء الجسدي واللفظي الذي كان يتعرض له كل من تظهر سماته وهويته بأنه مسلم ، ولم تفرق هذه الجماعات المعتدية بين المسلم البريطاني والمسلم المنتمي لدولة عربية أو إسلامية ، في الوقت ذاته قام زعيم حزب العمال والأحرار بإصدار بيان مشترك يؤكدان فيه عدم المساس بالإسلام ، كما أصدر حزب المحافظين بيانا آخر أشاد فيه بدور المسلمين في بريطانيا على المستوى الاقتصادي والسياسي.

ثانيا : أما على المستوى الرسمي:

فقد شدد " توني بلير " رئيس الوزراء البريطاني في البداية على مسؤولية المسلمين كافة عما حدث من تفجيرات بالولايات المتحدة الأمريكية، واتهم الإسلام بأنه دين يحمل مشاعر الكره والبغضاء للآخر، إلا أنه عاد وعدل من توجهات خطابه مؤكدا أن

الحرب على أفغانستان ونظام طالبان المتطرف ليس معناه حرباً على الإسلام ، وإنما ضد أنظمة فاسدة تستتر وراء الإسلام الخفيف لارتكاب جرائم بشعة باسمه، وأن ما يحدث في بعض الدول الإسلامية من صراع بين المذاهب الدينية المختلفة لا يخرج عما يحدث في أيرلندا الشمالية بين الكاثوليك والبروتستانت.

وحذر "توني بلير" الصحف البريطانية من اللعب بورقة الدين في تصفية حسابات مع بعض الأنظمة العربية والإسلامية ، وإن في بريطانيا ملايين المسلمين الذين نحرص على مشاعرهم حرصنا على مشاعر أبناء عشيرتنا المسيحية، ورغم ذلك أفردت الصحف البريطانية في صدر صفحاتها العناوين الضخمة الملونة والتي وصفت الإسلام بالإرهاب والعنف والحث على احتقار الدين الإسلامي.

ثالثاً : على المستوى الإعلامي:

وهنا تبرز الصحف البريطانية كمحور من محاور الصراع حيث جاء التناول الصحفي في العديد من الصحف البريطانية حاملاً الكثير من مشاعر العداء للإسلام والمسلمين في العالم ، وكذلك الأنظمة الإسلامية التي ترعى الإرهاب مثل النظام الإيراني والعراقي والسوري والليبي والسوداني والمصري... إلخ) ، والتركيز على بعض العناصر المتشددة مثل آراء (أبو حمزة المصري ، وأسامة بن لادن ، وأبمن الظواهري ، وعمد عبد الرحمن مؤسس الجماعة الإسلامية) .

وجاءت عناوين "التايمز ، والديلي ميل ، والجارديان " على هذا النحو:

- المسلمون البريطانيون يُرْسَلُونَ إلى معسكرات تدريب إسلامية.
 - إيطاليا تشدد من إجراءات الأمن بعد تحذير بعمل إرهابي إسلامي.
 - فرنسا تتوقع عملية إرهابية إسلامية طويلة المدى.
 - متعصبون إسلاميون قتلوا بريطانياً في حمله إرهابية على أحد الملاهي.
 - المسلمون المتطرفون ينتقدون العلمانية الأوروبية.
 - هل شارك المسلمون البريطانيون في تفجيرات الولايات المتحدة ؟
 - تحميد أرسدة مشايخ التطرف الإسلامي الحل المؤقت لوقف الإرهاب في أوروبا.
- وكانت هذه هي بعض العناوين التي جاءت في أعقاب ١١ سبتمبر في إطار الحملة الأوروبية ضد الإسلام كما وصفتها الصحف البريطانية اليومية ، كما قامت بعض

الصحف بنشر استطلاعات وهمية مؤيدة لما قام به " أسامة بن لادن " في الولايات المتحدة.

أما الاستطلاع الذي نشرته (الصنداي تايمز) فقد أظهر تأييد (٤٥ ٪) من العينة التي أجري عليها الاستطلاع ما قام به " أسامة بن لادن " ضد الغطرسة الأمريكية في الوقت ذاته أظهرت هيئة الإذاعة البريطانية (B.B.C) أن (٨٠ ٪) من عينة استطلاعها تؤيد ما قام به " أسامة بن لادن " في الولايات المتحدة ، وأن الحرب على أفغانستان ليس لها سند قانوني في إطار ميثاق الأمم المتحدة. كما تبنت الصحف البريطانية حملة واسعة ضد القرارات البريطانية التي لا تمنع من إقامة المدارس الإسلامية على أرضها، وأكدت الحملة التي تبنتها جريدة (الديلي تليغراف) أن هذه المدارس ومن يقومون بالتدريس بها والمواد التي تدرس للطلاب يجب أن تراجع من جديد وتوضع مثل هذه المنشآت تحت الرقابة ؛ لأنها المكان الذي يفرخ سنويا مئات الإرهابيين في غفلة من الحكومة البريطانية.

أما رد الفعل الإسلامي البريطاني تجاه ما يتعرضون له من إساءة عبر وسائل الإعلام ، وبعض المثقفين البريطانيين وكذلك العرب المقيمون في بريطانيا الذين اتهموا إيران والعراق وحكومة طالبان الأفغانية بإرهاب أوروبا من خلال الإسلام مستخدمين بعض آيات القرآن الكريم لتبرير ما يقومون به من اعتداءات على المصالح الغربية وأعمال القتل والتخريب للمنشآت والمباني.

وتفاعل في إطار ذلك خطاب عدائي قديم يستمد تبريراته من حروب صليبية قديمة بين العالم الإسلامي وأوروبا الذي تبناه البعض بعد أحداث سبتمبر ، وتباينت التوجهات التي حاولت الربط بين الإسلام والإرهاب مع الصورة النمطية التي صاغتها وسائل الإعلام الأوربية على مدى سنوات عن الإسلام والمسلمين وجماعات العنف في الشرق الأوسط.

فقد جاءت عمليات رد الفعل عبر العديد من المنظمات والهيئات الإسلامية المتواجدة في بريطانيا ، ولم يكن لها خطاب واحد يعبر عن التوجه العام للمسلمين برفض الزج بالإسلام وقيمه السماوية ، وبما حدث من خراب وتفجيرات بالولايات المتحدة، وأصدرت كل المنظمات بيانات خاصة بها ، فبعضها اتهم أمريكا وبريطانيا بأنهما كانتا السبب في الماضي لكونهما دعما الجماعات المتطرفة في حربها الباردة مع

الاتحاد السوفييتي القديم ، ودعمت هذه الجماعات بالسلاح والأموال ، وسهلت لها كافة الإجراءات للدخول والخروج عبر أراضيها دون أية شروط أو قيود.

أما البيان الذي أصدره المجلس الإسلامي في لندن ، فقد جاء حاملا عبارات الحزن والألم لما أصاب الأبرياء من تفجيرات نيويورك وواشنطن ، مؤكدا أن الحرب على أفغانستان وتدمير الشعب الأفغاني هي عملية مماثلة لما قام به "أسامة بن لادن" في الولايات المتحدة والاختلاف فقط في أن هذه الحملة قام بها مجموعة أفراد قليلي العدد محدودي الإمكانيات، بينما الحرب على أفغانستان تقوم بها مجموعة دول كثيري العدد غير محدودي الإمكانيات متفوقة العتاد العسكري والتسليح إلا أن الاثنين اتفقا على أن ما قام به "أسامة بن لادن" وما قامت به الولايات المتحدة وبريطانيا في أفغانستان كان خارج إطار الشرعية الدولية ^(٨) .

في حين قامت منظمه إسلامية بريطانية أخرى بتنظيم ما أسمته "أسبوع الوعي الإسلامي" وقامت فيه عبر تأجير مدد زمني بالقنوات التليفزيونية والفضائية بتوضيح رؤية المنظمات الإسلامية من أعمال العنف التي أصابت الولايات المتحدة، وإظهار صورة الإسلام الحقيقية أمام الرأي العام الأوربي، وجاء في إطار هذا الأسبوع احتفالية تحولت لمناقشات حادة حول صدام الحضارات حضرها وزير الخارجية البريطاني "جاك أسترو" وزعيما حزب المحافظين والليبرالي الديمقراطي .

وفي ذلك الأسبوع رصدت هذه المنظمة أكثر من (٤٥٠) حالة اعتداء على المسلمين في بريطانيا وفي مقاطعات مختلفة، مما دفع وزير الخارجية إلى الوعد بعدم تكرار الاعتداءات على المسلمين في بريطانيا ، وتحذير القنوات التليفزيونية من الإساءة إلى الإسلام.

ثانياً: أوضاع الأقليات الإسلامية في هولندا

قبل وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر (٢٠٠١م)

يعد أفضل وضع للأقليات الإسلامية في أوروبا، الذي عليه الحال بالنسبة للأقلية المسلمة في هولندا، حيث تسعى الحكومة إلى دمج المهاجرين في الحياة العامة، وتسوية أوضاعهم. بما يمكنهم من الاندماج الطوعي في المجتمعات الجديدة، أما من الناحية الثقافية، فالثابت أن العرب والمسلمين عموماً في هولندا يتمتعون بحرية واسعة كان من مظاهرها: أن نشأت ظاهرة بناء المساجد الأهلية التي يقوم بتمويلها المهاجرون من عرب وأتراك، وتخضع مباشرة لإدارتهم وإشرافهم بعكس المساجد المركزية التي تشرف عليها الدولة تمويلاً ورقابة، كما سمحت السلطات الهولندية للمسلمين بالأذان في المساجد مرة كل أسبوع في يوم الجمعة، إلا أن هولندا لم تعترف بالإسلام إلى الآن كدين سماوي مثله في ذلك مثل الأديان الأخرى^(٩)، وتشير الإحصائيات الرسمية إلى ارتفاع عدد المسلمين في هولندا ليصل إلى (٦٢٧,٩٠٠) ألف مسلم يمثلون (٤,٥%) من إجمالي عدد السكان، ويعد الإسلام الديانة الثالثة في هولندا^(١٠).

كما أن معظم المسلمين في هولندا ينتمون إلى أصول أندونيسية؛ ذلك لأن هذه الأخيرة كانت مستعمرة هولندية في القرن الماضي، وحصل المسلمون هناك على الكثير من الامتيازات في الخمس سنوات الأخيرة مثل: تخصيص قناة تلفزيونية ومحطة إذاعية لخدمة التجمعات الإسلامية البعيدة عن العاصمة (أمستردام).

كما صدر قانون في هولندا يسمح للمسلمين بذبح الماشية على الطريقة الإسلامية، ولم تمنع من إعطاء التصاريحات والرخص المطلوبة لإقامة دور العبادة لأي ديانة، وإن كان القانون ينص صراحة على أن تكون ممارسة الشعائر الدينية في أماكن محدودة ومغلقة.

ولما أظهر المسلمون كفاءة في التدريبات العسكرية والمناورات المشتركة بين القوات، استعانت بهم هولندا للروح القتالية العالية التي يتصفون بها للخدمة في الجيش الهولندي، حيث بلغ عدد المسلمين الهولنديين في الجيش إلى ما يزيد على خمسة آلاف مسلم، كما قام بعض أفراد الجيش من المسلمين بالإضراب في أعقاب اعتراف أحد ضباط الجيش الهولندي لشبكة (News) التلفزيونية الهولندية بأنه تواطأ وكتيبته العسكرية التي

شاركت تحت راية الأمم المتحدة في عملية التطهير العرقي عام (١٩٩٨م) في جيب (سربرينتشنا) بشرق البوسنة ، ونتج عن هذا التواطؤ مقتل (٧) آلاف مسلم بدون ذنب، وكانوا من الشيوخ والنساء والأطفال ^(١١) .

أما من الناحية الإعلامية فبالإضافة إلى القناة التلفزيونية الإسلامية توجد مجلة "القبلة" الشهرية - الإسلامية، والتي تهم بشؤون المسلمين في هولندا ، وتعمل على ربط المسلمين بعضهم البعض ، وتهتم بنشر الفتاوى التي تهم المسلمين في كل المقاطعات الهولندية ^(١٢) .

مشكلات الأقلية الإسلامية في هولندا:

تتعدد وتتوغل مشكلات الأقليات الإسلامية في هولندا، حيث يظهر التمييز العنصري واضحاً في معاملة الأغلبية للأقلية، وعملية التحامل والاضطهاد الذي يظهر من جانب بعض المسيحيين المتعصبين، ومن هذه المشكلات الآتي ^(١٣) :

- تميش الوجود الإسلامي داخل الدولة، وخاصة بعد أن أصبحت لهم محطة تلفزيونية وإذاعية يثون من خلالها تعاليم الدين الإسلامي السمحة، وبالتالي الكشف عن زيف المعتقدات الأخرى.
- ندرة المراكز الإسلامية في هولندا وقلة الوازع الديني لدى الأقلية المسلمة هناك حيث إن زهاجم إلى المسجد للصلاة قد يكون نادراً برغم وجود (٣٥٠) مسجداً في المقاطعات الهولندية.
- محاربة الزي الإسلامي " الحجاب "، حيث يتم وصفه بأنه رمز الإرهاب والتعصب الديني البغيض، ومنع إقامة المزيد من المدارس الإسلامية.
- تشويه الإعلام الهولندي وتعمد الإساءة إلى المسلمين والاستهزاء بما يقومون به من شعائر وفروض من خلال البرامج الموجهة ضد كل ما هو إسلامي.
- الانقسام بين المسلمين، حيث الاختلاف اللغوي، والانقسام المذهبي بينهم، كما أن الخلافات العربية والإسلامية تنتقل إلى الأراضي الهولندية لتسبب كثيراً من الإساءة للمسلمين هناك.
- ضعف الدعم الإسلامي المقدم للمسلمين هناك مادياً ومعنوياً، حيث إن فئة صغيرة هي التي تشغل بالتجارة والاستثمار، أما الباقون من المسلمين فهم فقراء ولا يجدون لقمة العيش إلا بصعوبة بالغة.

أوضاع الأقليات الإسلامية في هولندا بعد أحداث ١١ سبتمبر (٢٠٠١ م)

هولندا من الدول المسيحية صاحبة التراث العريق^(١٤) ، وهي جزء من أوروبا جغرافياً، وتاريخياً، ودينياً ثم سياسياً واقتصادياً، فالرجل الهولندي شأن كل الآخرين يؤمن بالحضارة الأوروبية المسيحية، وتاريخياً تعتبر هولندا من الدول الاستعمارية القديمة، فقد كانت تحتل بعض سواحل الخليج في القرن الثامن عشر واحتلت أندونيسيا أكبر دولة إسلامية عدداً الآن.

كما ترتبط هولندا فكرياً وثقافياً وسياسياً بالمعسكر الغربي، وعلى الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث توجد مصالح مشتركة بين البلدين، وتأخذ وجهة نظرها في القضايا الدولية من وجهة النظر الأمريكية، وهي عضو في حلف "الناتو" ، واشتركت في حرب الخليج وقوات حفظ السلام في البوسنة والهرسك ، وتضم داخل أراضيها قواعد عسكرية أمريكية.

ويذكر أن هولندا - نظراً لتبعيةها السابقة والحالية للولايات المتحدة - كانت الدولة الوحيدة في العالم التي أرسلت متطوعين هولنديين إلى إسرائيل أثناء حربها مع مصر عام ١٩٧٣ م ، مما اضطر الدول العربية أن تعاملها مثلما تعاملت مع الولايات المتحدة في حظر تصدير النفط إليها، مما أثر على اقتصادها آنذاك.

كان في مقابل ذلك أن سمحت لوسائل إعلامها بأن تشن هجوماً إعلامياً على العرب والمسلمين وبث روح الكراهية ضد كل ما هو إسلامي، بما في ذلك الاعتداء على المسلمين الهولنديين لمجرد أنهم مسلمون، هذا فضلاً عن عشرات الحالات التي تم رصدها ، وبلغت في حدتها قيام قوات الجيش بهدم العديد من المساجد والمراكز الإسلامية وحرق مزارع المسلمين ومنازلهم.

ومع بداية الثمانينيات وتحول الوجود الإسلامي في هولندا من حالة الهجرة إلى حالة المواطنة بفعل تغيرات كثيرة تتعلق بالسياسة الهولندية والأوضاع المتأزمة في الدول الأصلية، وتحول تفكير المسلمين أيضاً من حالة الشعور بالإقامة المؤقتة إلى حالة الشعور بالاستقرار ، وما يتبع ذلك من ضرورة السعي إلى توفير شروطه وتأمين تبعاته ، ومن ذلك تفكير البعض في الانخراط في الحركة الاقتصادية والتجارية للوطن الجديد ،

فأقاموا المشاريع التجارية والاستثمارية وشركات التصدير والاستيراد، وتفاوتت المشاريع الاقتصادية للمسلمين في هولندا في مستوى النجاح والقدرة على الصمود في محيط اقتصادي شديد التنافس، وخاصة من الجانب اليهودي الذي يمتلك (٤٠%) من الاقتصاد الهولندي، ويشغل (٥) يهود حقائب وزارية من بين (١٥) حقيبة وزارية، هي عدد الوزارات في هولندا.

ونظرا لتزايد نسبة الضريبة المفروضة على الشركات الهولندية تضطر الكثير من شركات المسلمين إلى إعلان إفلاسها بعد أقل من ثلاث سنوات من تأسيسها^(١٥).

أما الوضع الحالي للأقليات الإسلامية في هولندا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، فهو يميل إلى التأييد الكامل لكل ما تتخذه الولايات المتحدة من قرارات تعيد إليها هيبتها ومكانتها الدولية، حتى لو اضطرت في سبيل ذلك إلى إعلان الحرب على بعض الدول المتورطة في دعم الجماعات الإرهابية.

ومن هنا، فإن هولندا - وبعد الأحداث مباشرة - قامت بالإعلان عن توفير كافة إمكاناتها لمساعدة الولايات المتحدة في حروبها المزمع القيام بها ضد الدول التي ترعى الإرهاب، وقامت هي من جانبها باتخاذ العديد من القرارات المعادية للوجود الإسلامي على أراضيها، حيث أصدرت قانونا سريعا بمصادرة أملاك المهاجرين المسلمين من أصل تركي ومغربي، كما قامت بقطع المساعدات الشهرية التي كانت تمنحها الحكومة الهولندية للعاطلين عن العمل واللاجئين ومستحقي الإعانة من المسلمين، والتي كانت تقدر بـ (٩٠٠) دولار شهريا، يتم صرفها من خزينة وزارة الشؤون الاجتماعية الهولندية.

إلا أنه من الواضح أن القانون الهولندي الجديد لا يستهدف تجريد المهاجرين المغاربة والأتراك - من أبناء الجيل الأول - من ممتلكاتهم أو حرمانهم من المساعدات الاجتماعية، وإنما بهدف إلى الضغط على هؤلاء المهاجرين من المسلمين للعودة إلى بلادهم في إطار ما يسمى بقانون العودة التي أصدرته الحكومة الهولندية في أعقاب أحداث سبتمبر (٢٠٠١م).

وقامت بقطع المساعدات عن (٢٥٠) عائلة تركية و (٧٢٠) عائلة مغربية، مع إسقاط الجنسية عن بعض المسلمين القدامى، والضغط عليهم لتصفية مشاريعهم ومتاجرهم، والعودة إلى بلادهم الأصلية، واستمرارا لحالات التضييق على الأقليات الإسلامية في هولندا أعلن المسلمون عن استيائهم من حكم المحكمة الجنائية في

(أوترخت) بشأن قضية الطفلة المسلمة "ياسمين حبشي" من أصل مغربي، حيث قام يهودي عمرة (١٤) عاما باغتصابها ثم قتلها.

وجاء حكم المحكمة بالسجن لمدة عام مراعاة لصغر سنه، ليزيد من شعور المسلمين بالاضطهاد الذي لم يكن له وجود قبل التفجيرات الأمريكية، وأن التفجيرات والأحداث مع أنها كانت في واشنطن ونيويورك إلا أن آثارها امتدت لتشمل مسلمي هولندا.

ووفق القانون الهولندي في هذا الشأن تصرف إعانة أسبوعية للقاتل تقدر بـ (٥٠٠) دولار، مع تجهيز الغرفة التي سيقضى فيها مدة سجنه بالديكورات والألوان التي يختارها مع تزويد الغرفة بتلفزيون، وثلاجة، وبعض الأجهزة الرياضية^(١٦).

ولم يمر أسبوع على تنفيذ الحكم على الشاب اليهودي البالغ من العمر (١٤) عاما حتى تكررت الجريمة ذاتها بصورة أبشع من الأولى، حيث قامت عناصر مجهولة بختطف (١٢) فتاة لم يتجاوز أعمارهن العشرينات وقتلن بعد ارتكاب جريمة الاغتصاب في كل الفتيات، ولما لم يظهر لهذه الجريمة فاعل، حفظتها المحكمة وطويت هذه الصفحة بكل ما تحمله من مرارة وألم، ثم فتحت صفحة أخرى لشاب مسلم يبلغ من العمر (٢٩) عاما قام القاتل - وهو مسيحي كاثوليكي - بالتسلل إلى غرفة نومه، وذبحه بالسكين، وعندما سأله المحقق عن جريمته، قال بأنه كان مأمورا من الله بأن يقتل مسلما يوم الجمعة، وكان هذا من حظ هذا القتل.

ونظرا للفصل المتشدد بين الدين والدولة في هولندا، فإن وزارة التعليم هناك لا تقر بتدريس الدين الإسلامي للتلاميذ المسلمين في المدارس العامة، بشأن غيره من الأديان، وكانت في السابق تسمح بذلك، ولكن بعد أحداث سبتمبر حدث تغير كبير في ملامح الصورة عند الهولنديين، وفي المقابل يجرى طرح مادة للتربية الأخلاقية والروحية، كحصة إلزامية للتلاميذ في المدارس الابتدائية، وهي تشتمل على تعريف بنشأة الأديان، مع حذف الإسلام من هذه المقررات الدراسية.

وعلى الرغم من الميزات التي يتمتع بها مسلمو هولندا، ورغم العدد السكاني الذي قارب على المليون مسلم هناك، وبعد أن أصبحت هناك إذاعة خاصة بالمسلمين لا يستطيعون فعل شيء، ورغم تزايد عدد المساجد في العاصمة الهولندية (أمستردام) التي يقطنها (٢٥٠) ألف مسلم (٤٠) مسجدا، أبرزها مسجد "آيا صوفيا، والنصر،

ونورى، ومسجد مولانا، ومسجد الرحمة" ^(١٧)، إلا أن هذه المساجد وضعت تحت حراسات أمنية مشددة من قبل السلطات الهولندية ، والسماح لبعضها فقط لأداء بعض الصلوات فقط وليس كل الصلوات المفروضة.

وكذلك التضييق على المدارس الإسلامية البالغ عددها (٣٠) مدرسة ابتدائية ، والمدرسة الثانوية الوحيدة ، والجامعة الإسلامية في (بروتردام) والحد من نشاط رابطة الجامعات الإسلامية في هولندا، ومجلس مسلمي هولندا، والمجلس الإسلامى بهولندا .

ومن هنا يمكن القول : إن وضع الأقليات الإسلامية في هولندا ازداد سوءاً بعد أحداث سبتمبر (٢٠٠١م) ، وإن عودة العلاقات لما كانت عليه قد تمتد لسنوات أخرى .

ثالثاً: أوضاع الأقليات الإسلامية في بلجيكا

قبل وبعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر (٢٠٠١م)

يبلغ عدد المسلمين في بلجيكا (٤٠٠) ألف مسلم من مجموع السكان البالغ (١٠) ملايين نسمة ، وهم بذلك يشكلون نسبة (٥%) من إجمالي السكان ، معظمهم من بلاد المغرب ومصر ولبنان ، ومع قدم الإسلام في بلجيكا إلا أنه لم يتم الاعتراف به كدين ضمن الأديان المسموح بها في بلجيكا من قبل مجلس الشيوخ البلجيكي إلا عام (١٩٧٤م) ، وبذلك يعتبر أول اعتراف أوروبي رسمي بالدين الإسلامي ، والإسلام هو الدين الثاني من حيث عدد المنتمين إليه بعد الكاثوليكية والبروتستانتية في هولندا ، وبالتالي ، فإن العامل الديني يلعب دوراً مهماً في الحياة العامة هناك وفق عدة اعتبارات^(١٨) :

- الدور القوي للدين والذي تمثل في الصراع بين الكاثوليكية والهولنديين الكالفينيين بسبب اختلافهم في المذهب على الرغم من وحدة اللغة.
 - النشاط الدينية لبعض الأحزاب السياسية وهيمنة الأحزاب المسيحية على مختلف الأنشطة السياسية في بلجيكا .
 - مشاركة رجال الدين في النشاط السياسي وفي تشكيل جماعات ضغط نجحت في تعديل موقف الحكومة إزاء بعض القضايا مثل: قضية علمنة التعليم ، وقضية نشر الأسلحة النووية في بلجيكا.
 - خضوع المواطن البلجيكي في سلوكه السياسي لمتغيرات مستمرة تنبع معظمها من مفاهيم دينية تأخذ الطابع المقدس ، وأن الخروج عنها خروج عن الدين.
- ومن هنا وعلى الرغم من الاعتراف الرسمي بالدين الإسلامي في بلجيكا ، فإن البلجيكيين ما يزالون ينظرون إلى الأقلية الإسلامية كمصدر خطر ينذر بحرب صليبية جديدة^(١٩) إذا ما اصطدموا بالطوائف المسيحية إزاء قضية ما من القضايا، في الوقت الذي وافقت فيه الحكومة على إدخال دروس التربية الإسلامية في المدارس الإسلامية، وأحالت كل المقررات على المركز الإسلامي في (بروكسل) لمراجعتها مع التزام الحكومة بدفع نفقاتهم نظراً لكون المركز الإسلامي بـ (بروكسل) أكبر المساجد في أوروبا والمؤسسة الدينية الإسلامية المعترف بها من قبل الحكومة ، ويصدر المركز نشرة

شهرية تحت مسمى (رسالة المسجد) تتضمن الأنشطة المختلفة للمركز ، والجاليات الإسلامية في بلجيكا ، كما ينظم دورات دينية للمسلمين، ويقدم الفتاوى الصحيحة لهم، مع توثيق عقود الزواج وإقامة الأفراح والمناسبات الدينية المختلفة^(٢٠) .

وبالإضافة إلى المركز الإسلامي الذي يقوم على تقديم الخدمات الروحية للمسلمين في بلجيكا توجد على الجانب الآخر أيضاً فرق هدامة تعمل ضد الإسلام كالكاديانية والماسونية، بجانب التمييز العنصري الواضح في بلجيكا ومعظم الدول الأوروبية، واعتبار المسلمين سكان من الدرجة الثانية أو ما دون ذلك.

رابعاً: أوضاع الأقليات الإسلامية في ألمانيا

قبل وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر (٢٠٠١م)

لم تعترف ألمانيا بعد بالإسلام كدين رسمي، مع أن العرب والمسلمين هناك يمارسون نشاطاً ثقافياً وفكرياً كبيراً، ويشرفون على العديد من المراكز الثقافية والعلمية الألمانية ربما كان أبرزها المركز الإسلامي في (أخن) (٢١).

ويبلغ عدد المسلمين في ألمانيا (٥) ملايين مسلم وفق آخر الإحصائيات الواردة عن المراكز الإسلامية في ألمانيا (٢٢) يتوزعون على فئات عديدة، فبعضهم عرب أقاموا في ألمانيا وحصلوا على الجنسية الألمانية واتخذوها وطناً ثانياً لهم، والبعض الآخر جاؤوا من الدول الإسلامية المجاورة ومن الدول والآسيوية والأفريقية ليعملوا في ألمانيا، والبعض الثالث طلاب العلم ورجال الأعمال التي تعد هجرتهم لألمانيا هجرة مؤقتة وغير مستقرة، أما البعض الآخر فهم الألمان الذين تركوا الكاثوليكية ودخلوا في الإسلام طواعية دون اضطهاد أو إجبار، ويتشكل المسلمون هناك من جنسيات مختلفة، فالأتراك يصل عددهم ما يزيد على المليون نسمة بجانب المسلمين من أصول يوغوسلافية والذين تركوا بلادهم هرباً من بطش الأغلبية الأرثوذكسية وأقاموا في ألمانيا ويصل عددهم لـ (٢٠٠) ألف مسلم، أما المغاربة فيتراوح عددهم في ألمانيا نحو (٣٥ ألف)، والإيرانيون (٢٥ ألف)، والتونسيون (٢١ ألفاً)، بجانب آخرون من أفريقيا وآسيا (٢٣).

واللاحظ أن نسبة الأتراك في ألمانيا تكاد تكون هي أعلى نسبة في تعداد المسلمين في أوروبا، ويفسر البعض ذلك برغبة ألمانيا قديماً لأن تصبح تركيا قطعة من أوروبا، وخاصة بعد انسلاخ تركيا الرسمي عن الإسلام واعتناقها العلمانية وتحالفها مع ألمانيا في الحرب، كما يوجد في ألمانيا العديد من المراكز الإسلامية مثل المركز الإسلامي التركي في مدينة (هامبورج) والتي تضم ٦٠ ألف مسلم من الأتراك و ٢٠ مسجداً ومركزين إسلاميين.

كما تؤدي منظمة الرأي الإسلامي العالمي التي أسسها "نجم الدين أربكان" رئيس وزراء تركيا الأسبق والتي ضمت (٣٠٠) فرع لها داخل وخارج ألمانيا، وتتخذ من

(قون قولنيا) مركزاً رئيسياً لها، وتؤدي دوراً مهماً في تقديم المعلومات التي يحتاج إليها المسلمون في ألمانيا، كما قامت تركيا بإصدار جريدة إسلامية ألمانية تصدر من تركيا وتوزع في ألمانيا لخدمة الأقلية المسلمة هناك^(٢٤)، بالإضافة إلى المركز الإسلامي في مدينة (ميونخ) الذي يعد المقر الرئيسي للجماعة الإسلامية بجنوب ألمانيا، ويهدف المركز إلى الحفاظ على عقيدة الجاليات الإسلامية ولغتها وتراثها في الخارج^(٢٥).

كما تسمح الحكومة الألمانية برعاية مؤتمر الجاليات الإسلامية على أرضها، والذي ينظمه الاتحاد الإسلامي للطلاب المسلمين بألمانيا الذي يتابع باهتمام مشاكل المسلمين في العالم، وفي آخر اجتماع للاتحاد، طالب المؤتمر بأن تصحح وسائل الإعلام العربية والإسلامية المفاهيم المنقولة عبر وكالات الأنباء العالمية عن الإسلام والمسلمين في الخارج، ومطالبة الحكومة الألمانية بأن تسمح للطلاب المغترب بأن يصطحب معه زوجته وأولاده.

الأجيال الإسلامية في ألمانيا:

تمثل هذه الأجيال في المسلمين الذين يعيشون في ألمانيا والذين أصبح لهم كيان ملموس يمارس نشاطاته في كل مجالات الحياة المختلفة، وهم^(٢٦):

الجيل الأول: وهم الذين هاجروا شباباً أو رجالاً أو شيوخاً، وجازوا بعقيدة راسخة، ولم يتأثروا بما في المجتمع الغربي من عادات وتقاليده تختلف في شكلها ومضمونها مع دينهم الذي يؤمنون به.

الجيل الثاني: وهم الذين جازوا لألمانيا من أوطانهم صغراً ولم يولدوا في ألمانيا، مع أنهم أقاموا بها واستقروا فيها.

الجيل الثالث: وهم الذين ولدوا في ألمانيا بالفعل منذ طفولتهم، وبالتالي قد يصبح ولاء الطفل الأكبر لبلده التي ولد فيها، بجانب عقيدته التي يؤمن بها.

وقد ترجع هذه الزيادة إلى كون ألمانيا كانت ضمن دول غرب أوروبا التي اعتمدت بعد الحرب العالمية الثانية على الأيدي العاملة الأجنبية لتحقيق نهضتها الاقتصادية، فكما اعتمدت فرنسا على المسلمين العرب من شمالي إفريقيا في نهضتها، وبريطانيا على الهنود والباكستانيين ومواطني جزر الهند الغربية، اعتمدت ألمانيا الغربية على "عمال" من

العديد من الدول العربية والإسلامية في مقدمتها : تركيا والمغرب وتونس وبعض بلدان جنوبي أوروبا في تحقيق نهضتها الاقتصادية.

وأدت الاستعانة بالمسلمين في هذه المجالات وسد عجز دول أوروبا في العمالة إلى عدم وجود كيان اقتصادي أو سياسي للمسلمين في ألمانيا ؛ ولذلك فإن طبيعة المشكلات التي تواجههم في هذا المجال تنشأ عن تطور الأوضاع الاقتصادية والسياسية الألمانية؛ في الوقت الذي لا تكاد السفارات التابعة لدولهم تؤدي دورا فعليا على هذا الصعيد.

التحديات التي تواجه الأقليات الإسلامية في ألمانيا:

بعد أن توحدت الديانة المسيحية مع اللغة الألمانية، أضحى المسيحي وحده هو الألماني الحقيقي، أما اليهودي أو المسلم أو البوذي ، فإن كان يمكنه أن ينتمي إلى الدولة الألمانية، فإنه لا يستطيع أن يستوعب في الأمة الألمانية أو في الشعب الراسخ الذي يجب أن يكون مسيحيا.

وهكذا أضحى الدين أحد أهم مقومات الهوية القومية الألمانية ، فالألمان يعتقدون أن المسيحي وحده هو الذي يستطيع أن يكون ألمانيا، وأن المسيحية وحدها هي الديانة المتوافقة مع القومية الألمانية، وتعدد الصعوبات والعقبات التي تواجه الأقليات الإسلامية في ألمانيا ، ولعل أهم مظاهر هذه التحديات تتمثل في:

- استمرار الفزع الأوربي من النمو الديموجرافي للمسلمين - الذي أدى بدوره إلى العنصرية - فلا تزال بيوت اللاجئين المسلمين يتم تدميرها ، ولا يزال الاضطهاد للمسلمين موجودا مع تجاهل تام لحقوق الأقليات العرقية أو الدينية في ألمانيا ، وإن كانت تعد نفسها رائدة في الحفاظ على حقوق الإنسان.
- التشويه المتعمد في مناهج التعليم ضد الإسلام ، على اعتبار أن الإسلام لا علاقة له بالفكر أو الثقافة أو بالعلم ، فما يزال العالم الإسلامي متخلفا علميا ويعتمد في تقدمه على مراكز البحوث في أوروبا وأمريكا.
- تولى المؤسسات الرسمية والكنسية جهودا كبيرة لتحقيق ما يسمى بدمج الناشئين المسلمين في المجتمع الألماني للقضاء على هوية الأطفال المسلمين بالمدارس الألمانية ، وكما تشير التقارير الرسمية في ألمانيا إلى أن الجهد الأكبر سيوجه في المرحلة القادمة لهذه الفئة من المسلمين - بصورة خاصة - بعد أن

ثبت لرجال الكنائس الألمانية أن الجيل الأكبر سناً لم يعد من الممكن دمجهم في المجتمع الألماني، لوجود حصانة عقدية لديه^(٢٧)، وبالتالي فقد أحدث قرار إدخال الدين الإسلامي في مناهج التعليم بولاية (نورد راين ويستفالن الألمانية) ردود فعل متباينة في يناير (١٩٩٥م) وقالت أوساط الكنائس والأحزاب المحافظة: إن هذا القرار يشجع على النشاط المتطرف الذي يتفق مع ما تمارسه الجماعة الإسلامية في ألمانيا، بينما أيدت الكنيسة الكاثوليكية هذه الخطوة، وأعلنت "ريتافاشيوس" رئيس اللجنة الكاثوليكية الألمانية عن تأييدها هذا القرار؛ وذلك لمحاربة الفكر المتطرف وتقديم صورة حقيقية عن الإسلام^(٢٨)، وفي إحصاء رسمي لعدد الطلاب المسلمين في ألمانيا بلغ (١٢%) من إجمالي عدد الطلاب في الألمانيّتين (الشرقية، والغربية) اللتين اتحدتا في ١٣/١٠/١٩٩٠م لتصبح هناك ألمانيا، لا شرقية ولا غربية.

• تشويه الإعلام الألماني لصورة الإسلام ووصفه بالعنف والإرهاب: وقد تزايدت هذه الحملة مع مطلع التسعينيات عن طريق جماعات العنف التي نمت في المنطقة العربية، وهاجرت إلى أوروبا بعد التضييق عليها والقبض على قادتها وإيداعهم في السجون بتهمة التخريب وأعمال العنف التي يمارسونها ضد الأديان الأخرى، وتستخدم وسائل الإعلام الألمانية أدوات كثيرة لمحاربة الظاهرة الإسلامية في ألمانيا، عن طريق نشر التقارير التي تشير من خلالها إلى تزايد معدلات الجريمة بين الأجانب في ألمانيا وتخص المسلمين مع أن تقارير المراكز الإسلامية تؤكد جميعها أن المسلمين من أولى الجاليات الملتزمة، ولعل الحملة ضد الإسلام والمسلمين قد بلغت مداها بعد اعتناق بعض الأسر الألمانية للإسلام بصورة متزايدة من ضباط الجيش ورجال الفكر والثقافة، مما دفع ألمانيا لأن تقف بالمرصاد لوقف المد المطرد لهذا الدين داخل أراضيها، واستخدمت في ذلك سياسة التمييز العنصري ضد المسلمين.

• الخلافات العرقية والفكرية بين الجاليات الإسلامية، حيث تكمن هذه الخلافات حول المذاهب التي يعتنقها المسلمون الألمان، فمنهم السنة وآخرون يمثلون الشيعة، وهؤلاء لهم عاداتهم وتقاليدهم في ممارسة العبادة، وآخرون يختلفون معهم في ذلك، وخضع الدين في أوروبا للعامل المذهبي، وإن كانوا يتفقون في الأصول والثوابت، ولكن تكاد تكون معظم خلافاتهم في المسائل الفرعية

والأمور التي تحتاج إلى الاجتهاد إن لم يكن هناك نص صريح في الدين بالضرورة، ويبلغ عدد المساجد في ألمانيا ما يزيد على (ألف مسجد) موزعين بين مساجد روادها من السنة، وأخرى روادها من الشيعة، ولا توجد بألمانيا مساجد تضم المذهبين (٢٩).

• **التشنة الاجتماعية للأطفال المسلمين ظل مجتمع غربي غريب عنهم تماماً،** مشكلات كثيرة تتمثل أبرز هذه المشكلات في أوضاع الناشئة البالغ عددهم نحو (١٠٠) ألف مسلم على الأقل ما بين (١٤ - ١٨) سنة معظمهم ولدوا في ألمانيا وفق إحصاء السكان بألمانيا عام (١٩٨٠م)، بينما تشير إحصائيات عام (١٩٩٠م) أن عدد هذه الفئة السالفة الذكر تقدر بـ (مليون ونصف المليون مسلم)، ووفق ما تؤكد تقارير المراكز الإسلامية في ألمانيا : أن عدد الناشئة المسلمين في ألمانيا وفق إحصاء (١٩٩٨م) حوالي مليون مسلم، وهؤلاء يواجهون ضغوطاً أكبر بكثير مما يواجهه الأكبر سناً من المسلمين، فهم على علاقة مباشرة وعميقة تميزهم في سنهم من الناشئة الألمان، وبطريقة حياتهم الغريبة، بعيداً عن توجيه الأسرة في معظم الأحيان، ومع تزايد عدد الهيئات والجمعيات الإسلامية التي ترعى وتهتم بأحوال المسلمين في ألمانيا، فإن نشاطها ما يزال ضعيفاً والتي تقدر عددها بنحو (٢٢٠٠) مؤسسة إسلامية مسجلة رسمياً لدى السلطات الألمانية أهمها (٣٠) : المجلس المركزي للمسلمين في ألمانيا ويتبعه (١٢٠٠) مؤسسة إسلامية تعمل في خدمة الإسلام والمسلمين هناك، واتحاد المراكز الثقافية الإسلامية ويضم ما يزيد على (٢٥) ألف مسلم.

وفي ظل الحرب الإعلامية على الإسلام أقام المسلمون بألمانيا دعوى قضائية ضد مجلة (لوب) الألمانية التي اتهمت بالموسيقى والفنون المختلفة لنشرها صوراً لفتيات عاريات عليهن آيات من القرآن الكريم، وقد رفضت المجلة الاعتذار للمسلمين من منطلق أن المجتمع الألماني يقدس حرية التعبير عن الرأي ولم تتدخل الحكومة إزاء تعرض الإسلام للإساءة، بل أكدت أن القضية عادية ولم يكن دافع الإساءة موجوداً في البداية، ومن هنا فإن ألمانيا وعلى الرغم من إيمانها الكامل بحقوق الإنسان وحرية الدين والعقيدة، فإنها ما تزال تخلط بين أوراق الدين والسياسة، وتبنيها للقضايا والمشكلات له مردود ديني عند قادتها السياسيين.

المسلمون في ألمانيا

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر (٢٠٠١م)

يذكر تاريخياً : أن الهجرة العربية والإسلامية جاءت متأخرة نسبياً إلى ألمانيا بالمقارنة بالهجرة إلى فرنسا وبريطانيا التي تمتد لقرون بعيدة.

وقد انطلقت الهجرة الإسلامية لألمانيا من منتصف الستينيات من المغرب العربي، والمشرق العربي في ذات الوقت، وظلت الأقليات الإسلامية في تنامي وتزايد عددي مستمر حتى بلغت جملة تعداد المسلمين هناك لـ (٥,١٠٠,٠٠٠) مليون مسلم بما يعادل (٣%) من إجمالي عدد السكان.

وقبل سبتمبر (٢٠٠١م) لم يكن هناك مشكلات جديدة على مجتمع الأقليات الإسلامية في ألمانيا غير المعارف عليها من حرمان المسلمين من بعض الحقوق، والتمييز العنصري ضد بعض المسلمين ، وعدم السماح بفتح مزيد من المدارس والمساجد إلا بموافقات رسمية من السلطة، التي عادة ما تضع العراقيل في الإجراءات حتى ينصرف المسلمون عن طلبهم .

أما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر وما حدث من تفجيرات بواشنطن ونيويورك، فقد اتجهت وسائل الإعلام العالمية تجاه منطقة صغيرة تقع في إحدى ضواحي ألمانيا (هامبورج)، حيث اقتحمت قوات الشرطة الألمانية وعناصر من المخابرات المركزية الأمريكية إحدى الشقق في شارع (٥٤) في منطقة (مارينشتراسه) وكانت تتبع عربيين، تعتقد المخابرات الأمريكية أنهما اشتركا في الهجوم الانتحاري على مركزي التجارة العالمي والبنتاجون. والشخصان العربيان أحدهم يدعى: محمد عطا ٣٣ عاماً ، والآخر " مروان الشيعي ٢٣ عاماً "، وكان الطالبان يدرسان الهندسة الإلكترونية وبناء السفن في الجامعة الفنية الشهيرة في (هامبورج) ، الأمر الذي انعكس بصورة واضحة على الأقلية المسلمة في (هامبورج) ، والأقلية المسلمة في ألمانيا بشكل عام، وتغيرت النظرة الألمانية عن الإسلام عما كانت عليه في السابق ، وأصبحت ألمانيا مطالبة بتحديد موقفها من هذه التجمعات الإسلامية المتواجدة على أراضيها، وتخطط وتنفذ عمليات إرهابية وانتحارية في الولايات المتحدة الأمريكية.

وقامت عشرات الفرق التابعة للشرطة الألمانية بحملات تفتيش واسعة، شملت المساجد والمحلات التجارية التي يمتلكها مسلمون، بل قامت بفتح سجلات المهاجرين من المسلمين والبحث عن معلومات تفيد الإدارة الأمريكية في بحثها عن مرتكبي التفجيرات، بل قامت بتسليم الولايات المتحدة جميع المشتبه فيهم من أبناء الجاليات الإسلامية لجرد أن بعضهم قال : إنه تعرف على " محمد عطا ، والشيخى " في يوم من الأيام.

وقد شملت حملة الاعتقالات أئمة المساجد، وأعضاء في المراكز الإسلامية في (هامبورج، وأخن) ، بل تمت مصادرة الأوراق والكتب التي كانت قوات الشرطة قد عثرت عليها أثناء تفتيشها في منازل المسلمين^(٣١) زاد من تلك الممارسات والاضطهادات - التي يتعرض لها مسلمو ألمانيا - شهادات بعض الجيران الذين لا يعرفون اللغة العربية، ولا عن هذين الشخصين العربيين شيئا ، فقد قال أحدهم : إنه كان يسمعهما في ساعات متأخرة من الليل وهما يرتلان القرآن الكريم، وقال آخر : إنهما يترددان على المسجد القريب من مكان إقامتهما، ولما لم تعثر الشرطة الألمانية على أية أوراق، أو أدلة تؤكد تورط "عطا ، والشيخى" في تفجيرات واشنطن ونيويورك، وقدمت للمخابرات الأمريكية ما توصلت إليه من معلومات وصور من التحقيقات التي أجريت مع بعض المسلمين الذين تم إخضاعهم للتحقيقات . ولم تنته العلاقة بين مخابرات البلدين عند هذا ، بل عادت المخابرات الأمريكية لتطرح معلومات جديدة حول إحدى الشقق في (هامبورج) أيضا وهي لسيدة عربية، وأم لطفلين، حيث قامت قوات الشرطة الألمانية بمداومة الشقة في ساعات متأخرة من الليل ، واقتادوا السيدة إلى قسم الشرطة وهناك خضعت للتعذيب والضرب للاعتراف بشيء لا تعلم عنه شيئا ، وعن صلتها بالإرهابى "محمد عطا"، ومع نفيها القاطع بألحما لم تسمع عن هذا الاسم من قبل، زادت درجات العنف حتى توفيت من التعذيب والضغط عليها ، وتركت طفلها يلقيان المجهول في وسط أجواء مشحونة بالتوتر والقلق .

وأعرب الكثيرون من أبناء الجاليات الإسلامية في (برلين) عن خوفهم من بطش الشرطة الألمانية التي قامت بإخضاع كل مسلم تعثر عليه لتحقيقات مطولة، وإجباره على الإدلاء بمعلومات لا يعرف شيئا عنها، فمع أن الأقلية المسلمة في (برلين) تصل

لـ (٤٥٠) ألف مسلم إلا أن هذا العدد الكبير نسبياً من المنتظر استجوابه في طابور نصب أمام أقسام الشرطة ووحدات المخابرات.

كما قامت الصحف الألمانية بشن أعنف حملات ضد الأقليات الإسلامية الموجودة في ألمانيا، وظهر العديد من التوجهات بشأن تواجدها، فأشار البعض بطردها من ألمانيا حتى لا تعرضها للإحراج مع الولايات المتحدة، كما حدث في حالة "محمد عطا"، ومروان الشحي".

واتجاه آخر طالب بالتضييق عليهم، وترقب تحركات العناصر النشطة منهم، والكشف عن أرصدتهم في المصارف والبنوك الألمانية، ورصد المركز الإسلامى في (أخن) أكثر من (٣٠٠) حالة اضطهاد تعرض لها مسلمون في ألمانيا، منها البصق على وجه المسلمين أثناء شراء مستلزمات منازلهم في محلات البقالة والمتاجر العامة، بجانب تعرض الفتيات المحجبات لترع غطاء الرأس من عليهن ليكشف عن وجوههن ثم البصق عليهن، باعتبارهن مسلمات - إرهابيات تسترن وراء هذا الغطاء - بجانب فصل العشرات من المسلمين من وظائفهم وإغلاق المراكز الإسلامية والمساجد بعد رشقها بالحجارة من بعض العناصر الغاضبة على المسلمين، وتعاطفاً مع الولايات المتحدة في محتتها والألم الذي أصابها.

كما لم يغن تصريح رئيس المركز الإسلامى في (برلين) من أن المتهمين لا ينتميان إلى أية منظمة إسلامية في ألمانيا، وكانا يعيشان منعزلان بعيداً عن التجمعات الإسلامية، وأن على الشرطة الألمانية أن تعلم أن مسلمي ألمانيا لا علاقة لهم بما حدث، كما أن الإسلام برىء من جرائم العنف وما ألصق به من اتهامات.

خامسا: أوضاع الأقليات الإسلامية في بلغاريا

قبل وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر (٢٠٠١م)

يصل عدد سكان بلغاريا إلى حوالي (١١,٥) مليون نسمة، يشكل المسلمون منهم (٢,٥ مليون) نسمة بما يعادل (٢١%) من إجمالي عدد السكان ، وتؤكد بعض المصادر بأن عدد السكان المسلمين تعدى الـ (٣) مليون مسلم، وقد دخل الإسلام بلغاريا مطلع القرن الثامن الهجري، عن طريق التجار والطرق الصوفية، وينقسم مسلمو بلغاريا إلى عدد من القوميات منهم : التركية والتتارية ، ويمثلون (٦٠%)، والسلافية، (٢٢%)، والغجرية (١٧%)^(٣٢).

وتتمثل التحديات التي تواجه المسلمين في بلغاريا في عدد من العوامل المهمة ، أهمها:

- سياسة البلغرة وإلغاء كل مظهر إسلامي، وتصفية الوجود الإسلامي في بلغاريا.
- انتهاج سياسة التهجير وإخلاء الأرض البلغارية من التجمعات الإسلامية.
- هدم المدارس والمساجد، وتنصير المسلمين بالقوة، وخطف الأطفال وبيعهم للكنائس، للقضاء على هويتهم الإسلامية، وإذابة هذا الجيل في حياة الرذيلة والإباحية.
- تدريس الدين المسيحي للتلاميذ المسلمين ومنحهم الهدايا إن هم دخلوا في المسيحية، وتفوقوا في علومها.
- التضييق على المسلمين في المهن والوظائف وقصر وظائف المسلمين على بعض المجالات والتخصصات التي لا تدر ربحا عليهم، وتجعلهم دائما في حاجة لأصحاب المعتقدات الأخرى.

والملاحظ هنا : أن وضع المسلمين في بلغاريا لا يختلف عن وضعهم في نيوزيلاندا لكسنبورج وإيرلندا والمجر وبولندا فكل هذه الدول تتعرض الأقليات المسلمة فيها لاضطهاد وعنف وتمييز عنصري، وقد قامت الحكومة البلغارية الشيوعية بالعديد من الإجراءات التعسفية ضد المسلمين ومحاولات عديدة من أجل احتوائهم ودمجهم في المجتمع الشيوعي ، إلا أن الرفض كان الرد الطبيعي على الممارسات البلغارية، وقابلت بلغاريا هذا الرفض بأن أصدر قادتها قرارا بتأديب الأقليات الإسلامية على أرض

بلغاريا، وتوغلت القوات البلغارية في أماكن تجمع المسلمين وهدموا المنازل وقتلوا ما يزيد على (١٥٠٠) مسلم في يوم واحد^(٣٣). الأمر الذي دفع تركيا لأن تطالب المجتمع الدولي بالتدخل لإنقاذ المسلمين البلغار بعرض القضية بتفاصيلها على مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي، حيث أعلنت بريطانيا تقديم مساعدات مالية للمسلمين البلغار الذين هاجروا من بلادهم، في الوقت ذاته لم يصدر عن منظمة المؤتمر الإسلامي بيانٌ تدين فيه ما يحدث للأقليات الإسلامية في بلغاريا من الأغلبية المسيحية والعقلية الشيوعية التي ما تزال تتحكم في مقاليد السلطة في بلغاريا برغم سقوطها.

سادسا : أوضاع الأقليات الإسلامية في سويسرا قبل وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر (٢٠٠١م)

يعود تاريخ المسلمين في سويسرا إلى القرن العاشر الميلادي وذلك عبر الأندلس، فعندما سقطت الدولة الإسلامية في قرطبة، هاجرت مئات الأسر من وجه البطش والعنف الذي كانت تمارسه الجماعات العنصرية المسيحية، واستقرت العديد من هذه الأسر في المناطق الهادئة في أوروبا، وربما كانت سويسرا - قديما وحتى الآن - دولة هادئة، ليس فيها صراعات، ولا تقام على حدودها حروب أو منازعات.

ويتسم وضع المسلمين في سويسرا بتعدد الأعراق والأجناس وتباين الثقافات بين الأقليات المسلمة، إلا أن عدد المسلمين هناك في تزايد مستمر، وأن الهجرات العربية والإسلامية لا تتوقف، وهي في تزايد وتنام مستمر، ويصل عدد المسلمين في سويسرا حاليا (٣٧٠) ألف مسلم من مجموع السكان، ويحتلون الترتيب الثالث وسط قائمة الأديان التي تضمها سويسرا، فالكاثوليكية في الترتيب الأول (٤٧ ٪)، ثم البروتستانتية (٤٠ ٪) والمسلمون (٥ ٪) و (٨ ٪) أديان ومعتقدات أخرى (٣٤).

وقد تتعدد الدوافع التي دعت المسلمين للهجرة إلى سويسرا ما بين البحث عن فرص عمل، أو لاجئين سياسيين، أو الدراسة بالجامعات السويسرية التي تفتح أبوابها لكافة الطلاب الوافدين وتدعمهم ماليا لإنجاز أبحاثهم، بجانب عدد من رجال الأعمال العرب الذين يقيمون إقامة شبه دائمة لمتابعة استثماراتهم في البنوك السويسرية.

ونظرا للتزايد الإسلامي في العديد من المدن السويسرية مثل (جنيف، وزيورخ، ولوزان، وبازل) كان الدافع لإقامة العديد من المراكز الإسلامية لرعاية هذه الأقليات، وجاء الدكتور "سعيد البوطي والعلامة أبو الحسن الندوي، والشيخ محمد حميد الله" لوضع حجر الأساس للمركز الإسلامي في (جنيف)، الذي سرعان ما تحول إلى مركز إشعاع حضاري مؤثر في سويسرا، وشعر المسلمون هناك بأنه أصبح لهم مركز لرعايتهم دينيا، وثقافيا، واجتماعيا، وأصدر المركز صحيفة (المسلمون) لنشر أخبار العالم الإسلامي، ومتابعة الأنشطة التي يقوم بها المسلمون في سويسرا.

أما في عام (١٩٧٢م) فقد أقامت رابطة العالم الإسلامي المعهد الإسلامي الذي يضم ثاني المساجد البارزة في الاتحاد السويسري، ثم أعقبه المؤسسة الثقافية الإسلامية

بـ (جنيف) ، والمساجد التابع لها، وتضم سويسرا حاليًا أكثر من مائتي مسجد ومركز إسلامي.

وبعد أعقاب أحداث سبتمبر (٢٠٠١م) طرأت على الوضع بين النظام السويسري وبين الأقلية المسلمة بعض التوترات، نظرًا للتمييز العنصري الذي ظهرت مؤثراته بعد أحداث الولايات المتحدة، وحرمان الطالبات المسلمات من ارتداء الحجاب أو حتى الخروج به إلى شوارع (جنيف) ، حيث تتعرض المسلمات للإهانة والسخرية، والتجريح بالألفاظ النابية.

كما قامت إدارة المستشفيات الجامعية في (برن) بمنع ثلاث طالبات محجبات أخريات من الاشتراك في الدورة التدريبية الإلزامية المؤهلة إلى السنة التالية، بجانب الكشف عن أرصدة رجال الأعمال المسلمين بالبنوك السويسرية التي يشترط فيها السرية، زاد من حدة القلق والتوتر إعلان الولايات المتحدة تحميد أرصدة بعض الشيوخ الإسلاميين في سويسرا أمثال " الدكتور يوسف القرضاوي ، ويوسف ندا ، وأشرف السعد " ومنظمات وجمعيات مثل : وأنصار السنة ، ورابطة العالم الإسلامي، والهيئة الخيرية الكويتية، وجمعية الإصلاح الإماراتية وغيرها.

سابعاً: أوضاع الأقليات الإسلامية في فرنسا

قبل وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر (٢٠٠١م)

"غالة" أو "الفرنجة" أو فرنسا "كلها مسميات لبلد واحد، وهي فرنسا إحدى الدول الأوروبية المهمة، يحدها من الشمال الغربي بحر المانش وبحر الشمال، ومن الشمال الشرقي لكسمبورج وألمانيا وبلجيكا، ومن الشرق سويسرا، ومن الجنوب الشرقي إيطاليا، ومن الجنوب البحر الأبيض المتوسط وأسبانيا، ومن الغرب المحيط الأطلسي، ويبلغ عدد سكانها حوالي (٧٥) مليون نسمة، يمثل المسلمون منهم (١٠) ملايين مسلم، أي ما يعادل (٧%) و(٩٠%) مسيحيون كاثوليك و(١%) بروتستانت (٣٥).

وتشير بعض الدراسات التاريخية: أن المسلمين لو تحقق لهم النصر في معركة بلاط الشهداء (٧٣٢ هـ) والتي قادها "عبد الرحمن الغافقي" لانتشر الإسلام في ربوع فرنسا كلها، وانطلق منها إلى سائر أوروبا وبجانبه اللغة العربية.

وعلى الرغم من وجود صعوبة في حصر تعداد الأقليات الإسلامية في فرنسا، إلا أن الثابت وفق البيانات الرسمية: أن الإسلام هو الدين الثاني بفرنسا بعد الكاثوليكية، ويزيد على العشرة ملايين مسلم كما أشرت سابقاً، ويمثل دول المغرب العربي منهم حوالي (٥٠%) والـ (٥٠%) الباقية من دول إسلامية عربية وغير عربية ومن جنسيات مختلفة وترتيباً: الجزائر، المغرب، تونس، السنغال، مالي، زائير، الكاميرون، ساحل العاج، مدغشقر، موريتانيا، مصر، ومن أوروبا: البرتغال، تركيا، إيطاليا، أسبانيا، ومن منطقة الشرق الأوسط تأتي لبنان كأعلى نسبة تواجد بفرنسا يليها سوريا، وإسرائيل، وعلى مستوى قارة آسيا تأتي باكستان في الترتيب الأول لعدد المهاجرين لفرنسا والأقلية المسلمة في فرنسا هي بلغة الخطابات السائدة في فرنسا بل وفي أوروبا حالياً، وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر بالولايات المتحدة ٢٠٠١م - تمثل مشكلة Commumoute a Probleme (٣٦).

فإذا كان الخطاب الرسمي يواجهها بما يمكن أن نطلق عليه (استراتيجية التحاشي) لأسباب كثيرة منها علاقة فرنسا بالعالم العربي والإسلامي، ومصالحها الاقتصادية المتزايدة في هذه الدول، وقبل ذلك ما يمثلته المسلمون الآن بفرنسا من قوة عددية

واقتصادية في معظم المهن والمصالح الإدارية ، ف (٤٧ %) من الأيدي العاملة بفرنسا من المسلمين والعرب ، وهذا ما يؤكد حقيقة أن فرنسا تدين للمسلمين بالفضل في كحضتها الاقتصادية والتنموية الحالية.

وإذا كان هذا هو حال خطاب الدولة الفرنسية تجاه التواجد الإسلامي في فرنسا، فإن خطاب زعيم الجبهة الوطنية للدين (ليون - lepon) يحمل الكثير من مشاعر العداء تجاه العرب والمسلمين هناك، فهو يحملها مسؤولية الانشطارات والأزمات والتوترات، وحالات القلق التي لم يكن يعرفها المجتمع الفرنسي قبل دخول الإسلام فرنسا ، وبتهم (ليون) المسلمين بفرنسا بأنهم " يأكلون خبز الفرنسيين " ، ويطالب بطردهم من فرنسا حفاظاً على الكيان العام للدولة من الانقسام والتفسخ.

فدستور فرنسا الصادر عام (١٧٩١م) أكد على حرية الدين، بينما جاء دستور (١٩٠٥م) ليفصل الدين عن الدولة والذي تم تعديله بدستور (١٩٥٨م) الذي يؤكد علمانية فرنسا ، وأنها لا تعترف بأي دين ولا تموله ، أما فئات المسلمين في فرنسا ، فهم جاؤوا إلى أوروبا في شكل تجمعات تحمل كل فئة مشاعر خاصة تجاه الغرب ، أهمها^(٣٧) :

- الفئة الأولى : وتضم المهاجرين، وهؤلاء حصلوا على الجنسية، ويصل عدد المسلمين منهم (٤) ملايين مسلم .
- الفئة الثانية: المهاجرون الذين يتمتعون بإقامة شرعية من المسلمين ويزيد عددهم على مليون ونصف المليون مسلم.
- الفئة الثالثة: وتشمل فئة المقيمين في الظل، ولا يملكون بطاقات إقامة دائمة وعددهم غير معروف، وإن كانت بعض المصادر تؤكد أن عددهم يصل المليون مسلم .
- الفئة الرابعة: وتضم هذه الفئة رجال الأعمال وطلاب العلم، والمهاجرين هجرة غير دائمة واللاجئين السياسيين، وتصل نسبة المسلمين بينهم إلى مليون مسلم.
- الفئة الخامسة: وتشمل المسلمين من أبناء فرنسا، الذين أعلنوا اعتناقهم للإسلام وأصبح لديهم أبناء مسلمون، وتشير البيانات الرسمية أن تعدادهم حوالي ثلاثة ملايين مسلم^(٣٨) .

ومع هذا التزايد الملحوظ في تعداد المسلمين في فرنسا، سواء الذين يهاجرون إليها، أو من بين أبنائها الذين دخلوا الإسلام، إلا أن فرنسا ومنذ سنوات قليلة ماضية كانت تتردد في الاعتراف بالإسلام كديانة محلية، ذات حق في الإقامة، وترفض سياسة احتفاظ المهاجرين بثقافتهم ولغتهم الخاصة، وتمنع بناء المدارس أو المعاهد الدينية، وعادة ترتبط موافقتها بشروط تعجيزية يصعب على المسلمين تنفيذ بعض بنودها.

وهذا ما يؤكد حقيقة العداء التاريخي بين الإسلام والغرب، والذي كانت فرنسا أحد محاوره الأساسية، فمعظم الحملات الصليبية التي شنتها أوروبا على العالم الإسلامي كانت فرنسا في المقدمة، وهي صاحبة الفكرة والتخطيط حتى أسر ملكها "لويس التاسع" بدار ابن لقمان بمدينة المنصورة في مصر، ومن هنا فالسلطة في فرنسا تحاول أن تجد نوعاً من التوازن بين موروثها العدائي القديم للإسلام، وبين المسلمين الذين يقيمون على أرضها، ويشتركون معهم في النسيج القومي والكيان المكتمل لفرنسا، وأصبحوا حقيقة لا يمكن تجاهلها.

وتسعى فرنسا إلى الحفاظ على التزايد العددي للكنيسة الكاثوليكية التي تعاني من الانحسار المتزايد في الأتباع على الإسلام، بل والطوائف المسيحية الأخرى من أرثوذكس وبروتستانت، وأن ارتفاع نسبة الأقليات الأخرى، وبخاصة الأقليات الإسلامية، فإن النتائج بلا شك ستكون خطيرة في الحياة السياسية الفرنسية وبصفة خاصة في ظل وجود هذا الوعي العنصري — والتعصب الديني — الذي بدا واضحاً بمجرد حدوث التفجيرات الأمريكية في الحادي عشر من سبتمبر (٢٠٠١م).

المسلمون الأكثر نشاطاً في فرنسا:

الجالية الإسلامية في فرنسا من كبرى الجاليات في أوروبا من حيث الحجم، حيث تتجاوز على مستوى الأيدي العاملة بفرنسا حوالي خمسة ملايين عامل مسلم، يعملون في مختلف القطاعات الإنتاجية والاستثمارية، وعددياً فإن عائلات المهاجرين متعددة الأفراد، وهي بذلك عامل أساسي في تنشيط حركة الاستهلاك والرواج الاقتصادي، وتكفي الإشارة هنا إلى مناسبة عيد الأضحى المبارك، وعدد رؤوس الماشية (الخراف) التي يتم ذبحها كل عام.

وحسب تقرير المجموعة الأوروبية في (بروكسل) عن عام (٢٠٠١م) أن المهاجرين يساهمون بـ (١٥,٧ %) من الناتج المحلي الإجمالي بفرنسا؛ لذلك عندما سئل زعيم الجبهة الوطنية والمرشح للرئاسة في فرنسا "ليوان" عن كيفية معالجته لهذه المعادلة في

برنامج الذي أعلن عنه في الترشيحات الرئاسية لفرنسا (٢٠٠٢م) ، (وهو طرد المهاجرين) قال: إن العرب والمسلمين لا يساهمون بشيء في الاقتصاد الفرنسي، بل يمثلون عبئا على الاقتصاد القومي الفرنسي، حيث يميلون إلى توفير مرتباتهم وثرواتهم في مصارف وبنوك خاصة، تمهيدا للعودة بها إلى بلدانهم الأصلية^(٣٩) .

ورغم حملات العداء التي لا يكف عن شنها " لليونان " والحزب الذي ينتمي إليه ، والسعي نحو إصدار قرار بطرد كل المسلمين والعرب من فرنسا، إلا أنه وبلا شك الآن أصبح القرار في غاية الصعوبة، فحوالي (١٠) ملايين مسلم في فرنسا أصبحوا يشكلون اليوم قوة لا يستهان بها، وتستطيع أن تقف في وجه أية قرارات في غير صالحها.

كما أن إمام مسجد باريس أصبح اليوم يتمتع باحترام ديني كبير، وأن الرئيس الفرنسي "جاك شيراك" ينظم لقاءات معه على فترات ليست بالبعيدة ، واستشارته في بعض الأمور التي تخص المسلمين، مما يؤكد حقيقة الدور الذي أصبح يمثلها الدين الإسلامي في المجتمع الفرنسي.

ولعل ذلك يرجع إلى أسباب منها : كون العرب والمسلمين هم الجالية الأكبر بين الجاليات المهاجرة، بحيث يرتبط كل رد فعل ضد المهاجرين بالعرب وينعكس عليهم بالدرجة الأولى، والثانية : لطبيعة هذه الجاليات المكونة أساسا من أغلبية كبيرة من العمال المهاجرين الذين يتمتعون بكفاءات مهنية عالية، والثالثة : للروح العدائية التي طبعت بقوة منذ عقود وقرون مضت ، والعلاقات القائمة بين فرنسا ومستعمراتها السابقة، بل وتشديد إجراءات تحديد إقامة المهاجرين ، وتقنين عمليات الطرد الجماعي والإداري من دون العودة المسبقة إلى القضاء، وتشديد العقوبات على المخالفين ، وإلغاء التجنس التلقائي للحيل الثاني أو الثالث المولود على الأرض الفرنسية.

ويقوم مسجد باريس بإزاء هذه الممارسات بدور الوسيط مع الإدارة الفرنسية لإيجاد حلول سريعة لهذه المشكلات ويمارس المسجد هذا الدور منذ أن تم إنشاؤه عام (١٩٢٦م) ، وقامت السلطات الفرنسية بإعطاء مكافأة للقوات الإسلامية التي شاركت في الحرب مع فرنسا أثناء الحرب العالمية الأولى ، وافتتح المسجد الرئيس الفرنسي آنذاك " دومارغ " ، والرئيس المغربي " مولاي يوسف " وتضم فرنسا حاليا (٣٥٠٠) مسجد ، يوجد بالعاصمة الفرنسية وحدها (٣٣٠) مسجدا ومركزا إسلاميا^(٤٠) .

المسلم الفرنسي بين ثقافتين:

أدى التوتر الذي شهدته العلاقات الفرنسية الإسلامية منذ عام (١٩٩٠م) إلى تطور مناخى قوى من العداوة ، والشك المتبادل ، والتعصب الذي سقط ضحيته مئات الشباب من العرب والمسلمين ، وكثيراً ما تورطت قوات الشرطة في معظم هذه الحملات، بجانب الحملة التي شنتها وسائل الإعلام الفرنسية فيما عرف بأزمة "الفولار" أو الحجاب الإسلامى، في إطار المحافظة على القيم الجمهورية والمبادئ العلمانية السائدة في المجتمع الفرنسي ، وأن بث مثل هذه القيم في الشوارع الفرنسية من شأنه أن يدفع الكثيرين من أبناء المعتقدات والأديان الأخرى للتعرف على مبادئ وقيم هذا الدين، وتفسير هذه السلوكيات التي يقوم بها المسلمون وحدهم في ظل حالات الفراغ الروحي ، والانتحار المتزايد من قبل العديد من أنصار العلمانية، الأمر الذي يولد عند البعض الميل تجاه الدين الإسلامى، وبالتالي يكون من السهولة الدخول فيه.

ومن هنا لا تُميل السياسة الفرنسية - في حالة الهجرة العربية إليها - إلى تطبيق النموذج البريطاني الذي يقوم على تدمير روح الاندماج القومي من خلال السماح بتعايش جماعات قومية متميزة ومتباينة، تعيش كل منها في معزل خاص بها، في حين يقوم النموذج الفرنسي على العمل على انصهار جميع العناصر القومية والثقافية في بوتقة واحدة في إطار العلمانية والقومية الفرنسية، حيث إن تواجد المسواض غير الفرنسي على الأرض الفرنسية من شأنه أن يلغى ثقافته وقوميته التي جاء بها من بلده الأصلي، ليأخذ صفة جديدة ، وثقافة جديدة ، ومبادئ لم تكن معروفة في المجتمعات الشرقية أو الإسلامية من قبل .

وفي استطلاع أجرته مؤسسة (ايفوب) لأبحاث الرأي العام أظهرت النتائج أن المجتمع الفرنسي لا يبدى ارتياحاً لبناء مزيد من المساجد في فرنسا، وكان من مؤشرات نشر هذا الخبر : حملة دعائية ضخمة تبنتها جريدة (اللوموند) واستاءت فيها من المسلمين الذين يؤدون الصلوات في أى مكان على الأرصفة، وفي الحدائق، وفي المتاجر ، وفي ممرات المصالح الحكومية ، وفي مكان عملهم ، وأحياناً في مواقف السيارات ، وأماكن غير لائقة وربما تكون غير نظيفة.

وتعجبت الجريدة من إقبال المسلمين على الصلاة بينما تخلو الكنيسة الكاثوليكية من مصلى واحد، رغم فخامتها والمناظر والصور الجميلة المريحة للعين المرسومة على

الجدران، وأن هذا مؤشر لأن تصبح فرنسا على المدى البعيد دولة إسلامية كإيران وأفغانستان ، هذا ما دعي إلى ظهور بعض التوجهات السياسية والدينية المعادية للعرب والمسلمين بفرنسا، وتحقق العديد من النجاحات حيث ركزت في دعايتها على الخطر الذي يمثله الإسلام على مستقبل فرنسا، والربط بينه وبين الإرهاب، والتطرف وأعمال العنف، ولفت الأنظار تجاه المسلمين الفرنسيين باعتبارهم أقلية غير متجانسة مع المجتمع القومي الفرنسي، بسبب عقيدتهم التي تتعارض شكلا ومضمونا مع القوانين الفرنسية ، ورفضهم الاندماج في العلمانية، وإصرارهم على أن تكون لهم مدارسهم الخاصة ومراكزهم الاجتماعية والثقافية التي لا تمت للمجتمع الفرنسي بصلة (٤١) .

وقد أعطت هذه السلوكيات الفرصة للكثير من المسؤولين الفرنسيين لأن يتهموا مسلمي فرنسا بأنهم مجندون ومستعملون بضرب الاقتصاد الفرنسي من طرف جهات أصولية ومتطرفة على رأسها تنظيم القاعدة الذي يتزعمه " أسامة بن لادن ، وأيمن الظواهري " ، وجماعة الجهاد الإسلامي للشيخ الضريير " عمر عبد الرحمن "، بل لقد اكتشفت فرنسا أن الإسلام - عدديا وإحصائيا - هو الدين الثاني في الجمهورية الفرنسية ، وعلى الرغم من أن هذه الحقيقة كانت معروفة منذ سنوات ، إلا أنها لم تكن متداولة إلا في أوساط محدودة كالمستشرقين ومراكز البحوث والدراسات السياسية والاجتماعية .

ولم تزد أحداث الحادي عشر من سبتمبر (٢٠٠١م) بالولايات المتحدة الطين إلا بلة، فقد أعادت إلى الأذهان شبح التطرف الإسلامي الذي يهدد العالم وفرنسا التي قادت الحملات الصليبية في السابق ضد العالم الإسلامي، فكانت لحظات وصل فيها العداء الإعلامي والأكاديمي درجات متصاعدة، فكلمات مثل : التطرف ، الإرهاب ، الأصولية ، الإسلاموفوبيا،تنظيم القاعدة، حركة طالبان، الجهاد الإسلامي، إيران، العراق، الجماعة الإسلامية ، الثوار الإسلاميين ، جيش محمد ، أفغانستان ، غدت مفاتيح ومفردات أساسية في الإعلام الفرنسي عند تناوله للإسلام بعد ١١ سبتمبر (٢٠٠١م) .

كما أن الصحافة اليومية والأسبوعية مثل (اللوموند ، والفيجارو ، وفرانس سوار ، وليبراسيون ، ولوماتان) ركزت في كتاباتها عبر موضوعاتها والمقالات الأسبوعية بها على البعد العدائي الحربي للإسلام والمسلمين الفرنسيين على وجه

الخصوص، حيث تنافست عناوين الصحف ما بين الإثارة والتهويل وخلوها من الموضوعية حتى في تناول التحليلي للأحداث، فظهرت عناوين منها "الصدمة"، "الإسلام يعلن الحرب على الغرب"، "هل يجب الخوف من الإسلام؟"، "هل تصبح أوروبا قارة إسلامية على المدى البعيد؟"، "لماذا يظل الإسلام في أوروبا والإسلام يكرهنا؟"، "بعد أمريكا الدور على أوروبا"، "الإرهاب باسم الله"، "المسلمون أعلنوا الحرب المقدسة على الغرب"، "القنبلة الإسلامية هل تقضى على المسيحية في الغرب؟"، "ابن لادن هل هو الإسلام؟"، "أما آن الأوان لطرد المسلمين من كل أوروبا".

ولا شك أن هذه العناوين هي مكونات أساسية في الصورة الموروثة عن الإسلام في فرنسا، وبالتالي فلم تشعر فرنسا في التسعينيات من القرن الماضي بالارتياح في تعاملها مع جنرالات الجزائر وخصوصاً خلال عملية اختطاف الطائرة الفرنسية، ولكن يفوق هذا الشعور مخاوفها آنذاك من قيام ثورة إسلامية في الجزائر وإمكانية امتدادها إلى الجالية المسلمة الجزائرية التي تقيم في فرنسا^(٤٢)، وبالتالي فإن استقرار الوضع في الجزائر ينعكس بصورة مباشرة على وضع المسلمين الجزائريين في فرنسا، أما في حالة ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، فكل الجاليات الإسلامية متهمه وعليها إثبات براءتها من الحدث نفسه وإما من الإسلام.

الإسلام الفرنسي الجديد:

كانت سنة (١٩٩٠م) حاسمة في نضج الأقليات الإسلامية ووعيتها بأمور عقيدتها وحفاظ على هويتها في فرنسا، فقضية الكاتب البريطاني "سلمان رشدي" صاحب كتاب (آيات شيطانية)، وقضية الحجاب في فرنسا، وبروز الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر، وإضراب عمال المصانع الفرنسية بسبب رفض إدارة المصانع تخصيص وقت للصلاة، شكلت منعطفات حاسمة سمحت للجاليات الإسلامية بتأكيد هويتها، بل بتحويل الإسلام في فرنسا مما حدا بالكاتب الفرنسيين باكتابة عن الإسلام، فكتب أحدهم: "إسلام فرنسا" وآخر يكتب: "الإسلام الفرنسي" وثالث يكتب: "الإسلام المهاجر"، "إسلام ابن لادن"، "الإسلام الشرقي"، "الإسلام الغربي" "الإسلام الأوروبي"، "والإسلام الشيوعي"، "الإسلام الإيراني"، "الإسلام الحميني".

ويبدو أن تفضيل تسمية على أخرى تحكمه اعتبارات أيديولوجية أكثر منها أكاديمية ، أي أن المسلمين في فرنسا أصبحوا يعتبرون أنفسهم جزءا من المجتمع الفرنسي، ولكن بمعتقد وبمنظرة تختلف عن معتقدات الفئات الدينية الأخرى ، فانفعالات مسلمي فرنسا تجاه أزمة ما أو مشكلة ما ليس معناه أن يتواجد لها صدى في المشرق العربي، كما أن مظاهره في دولة إسلامية ما ليس معناه أيضا أن يقابلها انفعالات مماثلة لدى المسلمين في فرنسا.

بل إن ما يخص مسلمي بريطانيا لا يؤثر بصورة مباشرة على مسلمي فرنسا أو أي دولة أخرى، وهذا ما ظهر بوضوح تجاه عملية ضرب العراق في أبريل (٢٠٠٣م) وإسقاط نظام "صدام حسين" ، حيث كانت أول المظاهرات الراضية للاعتداء على العراق في الولايات المتحدة ذاتها، والبلدان غير الإسلامية ثم جاءت الدول العربية والإسلامية ، لتعلن على استحياء رفضها لضرب الشعب العراقي مع موافقتها على تغيير النظام العراقي بنظام ديمقراطي حديث.

الجمعيات والمنظمات الإسلامية بفرنسا:

في ضاحية (كورنيف) الواقعة شمال فرنسا يوجد مركز عملاق هو (اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا) والمسجد التابع له ، وفي المسجد لا يمر أسبوع إلا ويأتيه أفراد من جنسيات مختلفة لإشهار إسلامهم، وذلك بفضل الدور الذي تلعبه الجمعيات والمنظمات الإسلامية هناك.

ويزيد عدد الجمعيات العربية الإسلامية في فرنسا عن ثلاثة آلاف جمعية ومنظمة مسجلة في الجريدة الرسمية الفرنسية، وتحمل صفة إسلامية في تسميتها، أما مجال نشاط هذه الجمعيات فهو متنوع ومختلف ، فمنها ما ينشط المستوى المحلي ، ومنها ما ينشط على المستوى القومي ، ومنها نوع ثالث تغطي أنشطته مناطق الحضور الإسلامي كلها، وهذه الجمعيات تدخل في إطار بعض التكتلات الإسلامية الكبرى مثل (القيدرالية الوطنية لمسلمي فرنسا، وجماعة التبليغ والدعوة، واتحاد المنظمات الإسلامية، وفيدرالية الجمعيات الإسلامية الإفريقية، والاتحاد الإسلامي الفرنسي الذي يضم الجمعيات التركية) كما تضم هذه الجمعيات مثقفين وطلبة وناشطين سياسيين ينتمون إلى أقطار عربية وإسلامية عديدة، أو ربما ينتمون لدولة واحدة ^(٤٣) ، والسمة الغالبة على هذه الجمعيات والمنظمات الإسلامية أنها غير مستقرة، فبعضها يظهر لفترة زمنية

معينة ثم يختفي، دون أن يشعر باختفائه أحد، وربما تم إشهار منظمات وجمعيات إسلامية في فرنسا وألغيت، وأيضا لم يشعر بها أحد^(٤٤).

إلا أن الثابت تاريخيا: أن هذه الجمعيات يسود بينها التشرذم والخلاف، ولكل منظمة ترى الإسلام من وجهه نظرها هي، والتي قد تأخذ ميلا تجاه الدولة القومية التي ينتمي إليها أعضاؤها، ويزيد ذلك من ضعفهم، وي طرح بحدة مشكلة تمثيل المسلمين في فرنسا، ومن هي المنظمة أو الجمعية الجذبرة بأن تتولى هي إدارة شؤون المسلمين في فرنسا أمام الجهات الرسمية الفرنسية؟

ومن هنا يمكن القول: إن مسلمي فرنسا يلتقون مع بقية مسلمي أوروبا والغرب في التطور في الاهتمامات والبحث عن حلول فقهية من منظور إسلامي للإشكاليات الاقتصادية التي تعترضهم في الغرب مثل: الأسهم والاستثمار، والتعامل مع البنوك، ويشترك بعض رموز العمل الإسلامي بفرنسا التفكير في هذه القضايا ببعديها: التأصيلي الفقهية، والتطبيقي العملي، وذلك عن طريق مؤسسات معروفة مثل المجلس الأوروبي للبحوث والإفتاء، ومركز البحوث والدراسات التابع للكلية الأوروبية للعلوم الإنسانية في باريس، ويشرف عليه الدكتور "عبد المجيد النجار" أحد علماء الأزهر الشريف^(٤٥).

ولعل الوجود الإسلامي في فرنسا يعتمد على استمراره من خلال بعض الهيئات الأهلية التي تحمل الصفة الرسمية إلى حد ما، منها المعهد الإسلامي لمسجد باريس، حيث يعد مسجد باريس الكبير نقطة ثقل رئيسية كبرى من الناحية الدينية والسياسية والاجتماعية، كما أشرت سابقا، فهو لا يمثل مركز عبادة فحسب، لكنه يعمل أيضا على تنظيم شؤون المسلمين باعتباره الممثل للحالية الإسلامية لدى السلطات الفرنسية الرسمية، ولدى الجاليات الدينية الأخرى، وهذا المسجد كان مكافأة فرنسية للمسلمين الأتراك والعرب، كذلك فإن المترددين عليه لأداء الشعائر الإسلامية معظمهم من العرب، ولغة الصلاة وخطبة الجمعة باللغة العربية، حتى إدارة المسجد من بعض العلماء الذين تلقوا العلوم الشرعية في كبريات الجامعات الإسلامية، في مصر، والسعودية، والهند، وباكستان... إلخ.

وقد ازدادت أهمية هذا المسجد عندما زاره الرئيس الفرنسي "جاك شيراك" أثناء حملته الانتخابية ودعوة إمام المسجد للتشاور مع المسؤولين الفرنسيين في قصر (الإليزيه) حول ما يخص المسلمين في فرنسا، وجعلت منه المحاور الشرعي الوحيد عن

الجالية العربية والإسلامية في فرنسا، يأتي في الترتيب الثالث معهد العالم العربي بباريس الذي بدأ نشاطاته منذ عام (١٩٩٠م)^(٤٦) ، ويعد مركزاً ثقافياً عربياً للفنانين والمبدعين العرب، وينظم الندوات والمهرجات واللقاءات الفكرية والأدبية ويتبنى مناقشات حوار الحضارات بين المثقفين العرب والمثقفين الفرنسيين.

التحديات التي تواجه الأقليات الإسلامية بفرنسا

بعد أحداث ١١ سبتمبر (٢٠٠١م)

يعاني المسلمون في فرنسا من أزمة تنظيمية يرثي لها، فلا يوجد تنظيم عام كما في شرق البحر الأبيض المتوسط، وليس للمسلمين مدارس، وإن كان لهم بعض الأماكن التي يؤدون فيها الصلاة والبعض الآخر مغلق لانتقام بعض أفراد إدارته بانتماهم لتنظيم القاعدة، و"أسامة بن لادن"، كما أن أداء الصلوات والأنشطة التي يقوم بها المسلمون الآن في فرنسا تتم بمراقبة صارمة من السلطات الفرنسية، وظهر العداء والتعصب العنصري ضد المسلمين من خلال اعتداء بعض المتعصبين الكاثوليك على المسلمين في أماكن عملهم، وطردهم من الوظائف التي كانوا يعملون بها، وتسريح المئات من العمال المسلمين، وبدأت حملات الاضطهاد تتصاعد يوما بعد الآخر داخل المصانع الفرنسية عن الفترة السابقة لأحداث ١١ سبتمبر (٢٠٠١م)، وكذلك التضييق على المسلمات في تحركهن وهن بالزى الإسلامى، وإجبار طلاب المدارس على مقررات دراسية معينة، تحمل في معظمها الطابع العدائى الذي يكنه الغرب للإسلام والمسلمين، أما عن التحديات التي تواجه مسلمي فرنسا، فهي عديدة، أبرزها:

١- العمل على تنصير أبناء المسلمين :

كانت فرنسا ولا تزال هي راعية المذهب الكاثوليكي في أوروبا، فهي الدولة التي دفعت أوروبا للحملات الصليبية على العالم الإسلامى، كما أنها الدولة التي سعت من خلال مستعمراتها في إفريقيا وآسيا إلى تنصير التجمعات الإسلامية، ووقف النفوذ الإسلامى في البلدان التي خضعت لها.

من هنا، فإن معظم حملات التنصير النشطة على المستوى الإفريقى، إما فرنسية، أو أمريكية، والبعض الآخر منها يتبع الكنيسة الإنجيلكانية البريطانية؛ لذلك فإن فرنسا تحظى بتأييد ومباركة ودعوات من بابا الفاتيكان على الدور الذي تقوم به لصالح الكاثوليكية في العالم.

تاريخيًا ومنذ العصور الوسطى والكنيسة تسيطر على الدولة في أوروبا، وقد لا ترغب فرنسا الخروج من هذه البوتقة، وكانت من الدول التي حاربت حركة الإصلاح الكنسي التي قام بها "مارتن لوثر، وكالفن" حتى قامت الثورة الفرنسية، وتم تخطيط سجن

الباستيل، ورغم ذلك بقيت فرنسا كاثوليكية، تدين بالولاء الكامل لها، وترى أن هذا ما يميز فرنسا عن دول أوروبا، حيث يدين (٩٠%) من سكانها بالكاثوليكية^(٤٧) . وبالتالي لم يكن مستغرباً أن تكون فرنسا على قائمة الدول التي تسعى لتنصير المسلمين خارج وداخل أراضيها، وكانت أبرز جمعيات التنصير في العالم في فرنسا على مدار تاريخها وهي جمعية (كوفردى نتردام دي سالارات) ، وهي جمعية ظهرت مع ظهور التجمعات الإسلامية في فرنسا، وتم الإعلان عنها عام (١٩٥٧م) ، وتهدف إلى تنصير أبناء المسلمين في المدارس ودور الحضانة، وعبر تقديم الهدايا والمساعدات الإنسانية باسم " يسوع المسيح " .

ويرصد الفاتيكان والحكومة الفرنسية مبالغ ضخمة لهذه الجمعية نظراً للهدف الحيوى الذي تقوم عليه من ناحية، والدور الذي لعبته في تنصير عدد كبير من أبناء المسلمين أثناء حرب البوسنة والهرسك وكوسوفا من ناحية أخرى، هذا بجانب مئات الجمعيات والمنظمات التي لا تسعى إلا لتنصير المسلمين داخل فرنسا وليس لها علاقة بالتنصير الدولي في إفريقيا، أو دول آسيا الوسطى.

٢- تشجيع التيارات المعادية للإسلام:

مع أن الكثيرين من المنصرين يؤكدون نجاح الحملات التنصيرية للمسلمين في فرنسا، إلا أنه وعلى المستوى العام يعد نجاحاً محدوداً ، مقابل العدد الضخم الذى يعلن إسلامه بفرنسا سنوياً، حيث اعتنق الإسلام ما يقرب من (١٠) آلاف كاثوليكي في أقل من عامين بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر (٢٠٠١م) ؛ لذلك اعتمدت الحملات التنصيرية على تشجيع بعض التيارات الهدامة التي تسعى لتشويه صورة الإسلام في الغرب كالبهائية والقاديانية والصهيونية من خلال توفير كافة الإمكانيات التي يحتاجون إليها، والدعم المادي اللازم لإيجاد التنازع والشقاق بين الطوائف والحركات والفرق والتيارات الإسلامية في الشرق والغرب معا .

٣- التمييز العنصري ضد المسلمين:

الثابت أن الثقافة الإسلامية ليست في مجملها ضداً أو معادية للغرب، ولا لثقافة فرنسا كدولة راعية للكاثوليكية في عالم اليوم ، وإنما لكل ثقافة خصوصيتها وسماتها المميزة، وبالتالي كان من الصعوبة مزج الثقافة الإسلامية بالثقافة الفرنسية في إطار علماني واحد ، لاختلاف الخصائص والسمات ومنطلقات وأهداف كل ثقافة منهما.

لذلك ثارت فرنسا عندما فوجئت بتزايد الزى الإسلامى على أرضها وفي العديد من المدارس الفرنسية الحكومية ، وأن عدد الطالبات المحجبات في مدرسة واحدة تعدى الـ (٢٥٠٠) طالبة من بين (٩) آلاف طالبة غير محجبة من مذاهب ومعتقدات أخرى ، وانتقل ذلك إلى الشوارع والحدائق، والمنتديات والنوادي مما أصبح يشكل ظاهرة واضحة للعيان^(٤٨) .

كما أن اللحي - وهى ترك المسلم لحيته دون حلقها - كانت ظاهرة عادية قبل أحداث ١١ سبتمبر (٢٠٠١م) ، ولكن بعد الأحداث لم تعد ظاهرة عادية، وتم القبض على كل ملتح وإخضاعه للتحقيقات لمعرفة صلته بتنظيم القاعدة و "أسامة بن لادن" ، بل يتعرض بعضهم للاعتداء من جانب بعض العناصر المتعصبة، وحرمان المسلمين من معظم حقوقهم التي كانوا يحصلون عليها قبل أحداث سبتمبر، الأمر الذي دفع المنظمات الإسلامية لأن تنظم مظاهرة ضخمة شارك فيها أكثر من مائتي ألف مسلم يطالبون فيها الحكومة الفرنسية بتخفيف الضغط وحملات الاضطهاد عن مسلمي فرنسا، حتى لا يظهر بفرنسا من هم أعنف من تنظيم القاعدة وأرجح عقلاً من "أسامة بن لادن" .

ويبدو أن هذه المظاهرات كان لها نتائجها الإيجابية الملموسة ، حيث خففت الشرطة الفرنسية من حدة العنف ضد المسلمين ، نظراً للنفوذ الإسلامى المتنامى على المستوى السياسى والاجتماعى بفرنسا ، فالمسلمون بفرنسا لهم تأثيرهم الملحوظ على قصر الإليزيه ، ولهم أوراق ضغط كثيرة لإخضاع الحكومة الفرنسية لمتطلباتهم كالإضراب عن الطعام ، والاعتصام، والامتناع عن العمل في المصانع الإنتاجية، والمظاهرات، وعقد الندوات ، والمؤتمرات واللقاءات مع المسؤولين الفرنسيين، وهم يطالبون الآن وبعد ١١ سبتمبر بأن يكون هناك حزب إسلامى لرعاية مصالح المسلمين بفرنسا على غرار ما حدث في بريطانيا، وتكوين هيئة لرقابة الشؤون الإسلامية، ومساواتهم مع الأديان الأخرى في الحقوق والواجبات.

ومن هنا يمكن القول : إن فرنسا كانت أفضل كثيراً في احتواء موجة العداء التي ظهرت عبر وسائل الإعلام بعد أحداث سبتمبر (٢٠٠١م) ، واستطاعت أن تأخذ طابع اللين والمرونة لكسب التأييد العربى في سعيها للعب دور سياسى على المستوى الدولى - مناهض للسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

هوامش الفصل التاسع

- (١) عبد العزيز صقر: الدين والدولة في الواقع الغربي (القاهرة : دار العلم للجميع، ١٩٩٥م) ص ١١٢ .
- (٢) محمود عبد الرازق : محنة الأقليات الإسلامية في أوروبا (القاهرة : مطبعة أولاد عبد العال ١٩٩٩م) ص ٦٠ .
- (٣) عبد العزيز صقر : الدين والدولة في الواقع الغربي، مرجع سابق، ص ٩٧ .
- (٤) المسلمون في بريطانيا (الوعي الإسلامى: عدد يناير، ١٩٩٩م) ص ٣٩٧.
- (٥) تيم نبلوك : المسلمون في بريطانيا (بيروت : المستقبل العربي عدد سبتمبر، ٢٠٠٢م) ص ١١٤ .
- (٦) أحمد العيسوى : المسلمون في الغرب (شؤون خليجية: مركز دراسات الخليج، مرجع سابق، ص ٩٦ .
- (٧) أميمة عبد اللطيف: الإسلام السياسي في الصحف البريطانية (إسلام أون لاين نت /مقالات /سياسة ٢٠٠٢/٧م) .
- (٨) أحمد العيسوى : المسلمون في الغرب، مرجع سابق، ص ٩٧.
- (٩) عبد العزيز صقر : الدين والدولة في الواقع الغربي، مرجع سابق ، ص ١٩٥ .
- (١٠) محمود عبد الرازق : الأقليات الإسلامية في أوروبا ، مرجع سابق ، ص ٧١.
- (١١) المسلمون في هولندا (منار الإسلام: عدد أكتوبر ١٩٩٨م) ص ٥٨ .
- (١٢) هولندا والإسلام (مجلة الأزهر: عدد شوال ١٤٠٨هـ) ص ١٣١٤ .
- (١٣) بدر الماص: الإسلام في هولندا (مجلة الخيرية الكويتية: عدد ربيع الآخر، ١٤١٩هـ) ص ٤٣ .
- (١٤) جعفر عبد الرازق: المسلمون في الإعلام الغربي (إسلام أون لاين نت ٢٠٠١م) .
- (١٥) خالد شوكات: المسلمون في هولندا (إسلام أون لاين نت ٢٠٠١م) .
- (١٦) معاناة مسلمي هولندا (إسلام أون لاين نت ٢٠٠٢م) .
- (١٧) الإسلام في هولندا (إسلام أون لاين نت ٢٠٠٢م) .

٣٩٨ ————— أوضاع الأقليات الإسلامية في وسط وغرب أوروبا

- (١٨) محمود عبد الرازق: محنة الأقليات الإسلامية في أوروبا ، مرجع سابق ، ص ٧٣ .
- (١٩) عبد العزيز صقر : الدين والدولة في الواقع الغربي ، مرجع سابق ، ص ١٦٤ .
- (٢٠) محمود عبد الرازق : محنة الأقليات الإسلامية في أوروبا، مرجع سابق ، ص ٧١ .
- (٢١) برهان غليون: مستقبل الجاليات العربية في أوروبا (بيروت : المستقبل العربي ، عدد ٢٠٩/٧/١٩٩٦م) ص ٦١ .
- (٢٢) الإسلام في ألمانيا (الوعي الإسلامي : عدد مايو ١٩٩٨م) ص ٩٢ .
- (٢٣) الإسلام في ألمانيا (مجلة الأمة القطرية : عدد نوفمبر ١٩٨٤م) ص ٦٩ .
- (٢٤) المسلمون في ألمانيا (مجلة الخيرية : العدد السابع ١٤١٠هـ) ص ١٩ .
- (٢٥) المسلمون بألمانيا الواقع والظموح (منار الإسلام : عدد رمضان، ١٤١٠هـ — ص ٥٥ .
- (٢٦) المراكز الإسلامية في ألمانيا (مجلة الأمة القطرية ، عدد نوفمبر، ١٩٨٤م) ص ٧٦ .
- (٢٧) المراكز الإسلامية في ألمانيا ، مرجع سابق ، ص ٧٠ .
- (٢٨) الإسلام في ألمانيا (مجلة الدعوة ، لندن : عدد مارس ١٩٩٥م) ص ١١ .
- (٢٩) محمود عبد الرازق : محنة الأقليات الإسلامية في أوروبا، مرجع سابق ، ص ٦٨ .
- (٣٠) المسلمون في ألمانيا (مجلة الرابطة السعودية ، عدد ديسمبر ١٩٩٨م) ص ٩ .
- (٣١) كاتيا باور: مسلمو ألمانيا يعيشون أسوأ أيامهم (ميدل إيست أون لاين ، مايو ٢٠٠٢م) .
- (٣٢) المسلمون في بلغاريا (مجلة الدفاع الوطني السعودية، عدد ديسمبر ١٩٨٩م) ص ٧٠ .
- (٣٣) محمود عبد الرازق : محنة الأقليات الإسلامية في أوروبا ، مرجع سابق ، ص ٢٥ .
- (٣٤) حسام شاكر : مسلمو سويسرا إحصاءات وأرقام (ميدل إيست أون لاين نت ، مايو ٢٠٠١م) .

- (٣٥) المسلمون في العالم، تقرير منظمة المؤتمر الإسلامي لعام ٢٠٠١م) .
- (٣٦) محمد الغمقي : مسلمو فرنسا مؤسسات وأرقام (إسلام أون لاين نت ٢٠٠٢م) .
- (٣٧) رابح الصادق: الإسلام في فرنسا (المستقبل العربي: عدد يوليو، ١٩٩٨م) ص ٥٧ .
- (٣٨) مصطفى كسبة : المسلمون في أوروبا ، مرجع سابق ، ص ١٩١ .
- (٣٩) محمد الغمقي: مسلمو فرنسا شركاء لا أجراء (إسلام أون لاين نت ٢٠٠٢م) .
- (٤٠) برهان غليون: مستقبل الجاليات العربية في فرنسا، مرجع سابق ، ص ٥٦ .
- (٤١) رابح الصادق: الإسلام في فرنسا ، مرجع سابق، ص ٥٦ .
- (٤٢) ناظم الجاسور : الموقف الفرنسي من الإسلام (بيروت :المستقبل العربي، عدد يناير ٢٠٠٠م) ص ٥٨ .
- (٤٣) رابح الصادق : الإسلام في فرنسا، مرجع سابق ، ص ٦٢ .
- (٤٤) برهان غليون : مستقبل الجاليات العربية في فرنسا، مرجع سابق ، ص ٦٥ .
- (٤٥) محمد الغمقي : مسلمو فرنسا شركاء لا أجراء ، مرجع سابق ، ص ٥ .
- (٤٦) برهان غليون: مستقبل الجاليات العربية في فرنسا، مرجع سابق ، ص ٦٢ .
- (٤٧) محمد الغمقي : مسلمو فرنسا شركاء لا أجراء، مرجع سابق، ص ٧ .
- (٤٨) تاريخ الدراسات العربية في فرنسا (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، عدد " ١٦ نوفمبر ١٩٩٢م) ص ١١ .